

کتابخانه اصفیاء کمار عالی حیدر آباد دکن

۶۱۸۶

نمبر و حسد

آخر آبان ۱۳۲۱

تاریخ و حسد

بیان المیزان شرح میزان المنطق

نام کتاب

فون کتاب

منطق

نمبر کتاب و فون مذکور

۱۶۱

۱۳۲۱



الله

والجبر

الحمد لله الذي نور قلوبنا بمعرفة العقول وزيق قلوبنا بفاضله
 ادراك الكليات الجزئيات ميسر عنا عسر سائر انواع بالذاتيات
 والعرضيات وافاض علينا معرفة كيفية التركيب والترتبات وفقه لاكتنا
 العلوم من البصريات والتصديقات خلاصنا من ظلمات الشكوك
 والشبهات والاضلوق على تبييننا حقائق المخصوصين بكمال الشيا والمبعوث بالبحر
 والبيضاء وعلى الله الذي فازوا بغضاض التدقيقات والتحقيقات اصابعه
 فيقول لعبد الضعيف الراجي الى رحمة الله الغني القوي عبد الله
 بن الامداد العثماني الطالبني على الله دبره في ايمان فاض عليه
 سجال لعفو الغفارت قد اتفقت الامراء على زكاة ذي جلال في ايجام
 العقلاء هي معرفة الذات الصفا بالاستدلال عليها بالاثار والادب

قوله يعرفه
 العقول
 المستدل
 على ان يتبين
 صحت العقول
 ان يتبين
 يستدل
 بالذاتيات
 والعرضيات
 وافاض
 علينا
 معرفة
 كيفية
 التركيب
 والترتبات
 وفقه
 لاكتنا
 العلوم
 من
 البصريات
 والتصديقات
 خلاصنا
 من
 ظلمات
 الشكوك
 والشبهات
 والاضلوق
 على
 تبييننا
 حقائق
 المخصوصين
 بكمال
 الشيا
 والمبعوث
 بالبحر
 والبيضاء
 وعلى
 الله
 الذي
 فازوا
 بغضاض
 التدقيقات
 والتحقيقات
 اصابعه
 فيقول
 لعبد
 الضعيف
 الراجي
 الى
 رحمة
 الله
 الغني
 القوي
 عبد
 الله
 بن
 الامداد
 العثماني
 الطالبني
 على
 الله
 دبره
 في
 ايمان
 فاض
 عليه
 سجال
 لعفو
 الغفارت
 قد
 اتفقت
 الامراء
 على
 زكاة
 ذي
 جلال
 في
 ايجام
 العقلاء
 هي
 معرفة
 الذات
 الصفا
 بالاستدلال
 عليها
 بالاثار
 والادب

منهج الميزان

فقد لا يخرج من هذا
التقدير والتقدير فقط
فقد لا يخرج من هذا
التقدير والتقدير فقط
فقد لا يخرج من هذا
التقدير والتقدير فقط
فقد لا يخرج من هذا
التقدير والتقدير فقط

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

کما تامل علی خروج تامل علی التواضع و کما یمن یقال ان امر اذن لا تامل علی الخروج و المرامیه و امه بتجربه فلا یحرف الا علی التصورات الذکرت و الحکم وقد نشیر الیها بوجوب البقاء و علی طاهر و کثرت ۱۲ منہ رحمہ اللہ

بصورة الشيء الصورة الحاصلة عند العاقل في نفس العرفيتناول تصورا
ملا يطابق الواقع ايضا العقل جوهر مجرد عن المادة لذاته مقارن لها
في فعله وهي النفس الناطقة التي تشي باليماكل واحد بقوله انا و
اذا تقر هذا فاعلم ان معنى حصول صورة الشيء في العقل ان يجعل في
العقل ثورا في الشيء بحيث لو وجد في الخارج لكان اياه والمراد بالشيء
المعنى اللغوي بهذا ظهرا وما قيل ان هذا التخرين لا يتناول تصورا
المعد وما لان المبدء ليس بشيء وذو صورة وقوله وهو حصول صورة
الشيء في العقل جملة معترضة بين المطبوع عليه وهو قوله اما تصورا
فقط وبين المطبوع وهو قوله او تصديق وهو تصور معه معية
دائمة حكمه لا يفسد الا عتراضا بانه يلزم ان يكون كل واحد
من تصور المحكوم عليه وبه والنسبة والجميع المركب من الثلاث
كل اثنين منها تصديقا لكن يبقى عتراض اخر تامل والذي يقطع
مادة الاشكال هو ان يقال ان المراد معية دائمة معتبورة واع
ان المعية لا تدل على خروج الحكم فلا يصديق تخرين التصديق
الا على مجموع التصورات الثلاث والحكم وذلك بعينه مذهب الامام
فلا يدعي ما قيل ان هذا التخرين لا ينطبق على مذهبي الامام والحكماء
كذا قيل وعلى ظاهره بحث ان قيل ان مورد القسمة ان كان العلم
الواحد لم يصح جعل التصديق الذي هو عبارة عن الادراكات
قيما منه وان كان اعم منه لزم ان يكون المركب من القضية التامة

[illegible]

وتصويرا من خارجا عن القسمة قلنا ان مخرج القسمة هو العلم الواحد
 والتصديق وان كان متعدد في حد ذاته لكنه واحد باعتبار
 لحد من الهيئة الاجتماعية ان قيل ان تلك الهيئة الاجتماعية لا
 تخلو من ان تكون علما او معلوما وعلى كلا التقديرين يلزم المحال
 اما على التقدير الاول فلانه يلزم ان يكون اجزاء التصديق تزاوية
 على الاربعة واما على التقدير الثاني فلانه يلزم ان يكون المركب من
 العلم المعلوم قسما من الجاهل قلنا ان تلك الهيئة خارجة عن التصديق
 لازمة له غير منفكة عنه فلا يلزم المحال ان قيل ان اريد من العلم الواحد
 الواحد الحقيقي يلزم خرج التصديق عنه وان اريد الواحد الاعتباري
 يلزم خروج التصوير ان اريد الا عموما لا يتحقق في ضمن احد هما
 يلزم عليه ما لمز عليه قلنا المارد هو الواحد لا عموما لكن لا يلزم
 من عدم تحقق العام لا في ضمن الخاص عدم ارادة العام الا في
 ضمن ارادة الخاص فانه يجوز ان يراد العام موجد حيث هو عام من غير
 التفات الى واحد من خواصه وفيه بحث ولما كان التصديق يثبت على
 التبيين التصوير والحكم وقد ذكر مفهوم المعلوم من قبل فاما ان
 يد كونه مفهوم الحكم فثبت التصديق بغيره فثبت وهو الى الحكم
 اسنادا موارر فثبت الى هو اخطر يحاها وهو انما النبوة او سلبا و
 موافقا عما خرج بقيد لا يجازي السلب ليس يحكم كالسببه
 التقيدية ووجوده عليه فيقول انما انما انما انما انما انما انما

فارجع الى القسمة فانه ليس
 بتصوير وهو علم واحد والتصديق
 لحد من الهيئة الاجتماعية
 العلم المعلوم قسما من الجاهل
 قلنا ان تلك الهيئة خارجة عن التصديق
 لازمة له غير منفكة عنه
 فلا يلزم المحال ان قيل ان اريد من العلم الواحد
 الواحد الحقيقي يلزم خرج التصديق عنه
 وان اريد الواحد الاعتباري
 يلزم خروج التصوير ان اريد الا عموما
 لا يتحقق في ضمن احد هما
 يلزم عليه ما لمز عليه قلنا المارد هو الواحد
 لا عموما لكن لا يلزم من عدم تحقق العام
 لا في ضمن الخاص عدم ارادة العام الا في
 ضمن ارادة الخاص فانه يجوز ان يراد العام
 موجد حيث هو عام من غير التفات الى واحد
 من خواصه وفيه بحث ولما كان التصديق يثبت
 على التبيين التصوير والحكم وقد ذكر مفهوم
 المعلوم من قبل فاما ان يد كونه مفهوم الحكم
 فثبت التصديق بغيره فثبت وهو الى الحكم
 اسنادا موارر فثبت الى هو اخطر يحاها وهو
 انما النبوة او سلبا و موافقا عما خرج بقيد
 لا يجازي السلب ليس يحكم كالسببه التقيدية
 ووجوده عليه فيقول انما انما انما انما انما

منع الميزان

٦

مع الجهل بانه انساني او فريد وقبر وغيرها وكذا الخلق على زيد
بانه انساني مع اننا لا نعرف من الانسان الا انه شيء له الصفات
فيل لو كان التصديق غير متوقف على التصور بل لكنه لو كان يكون
التصوُّر بأي وجه كان كافياً في التصديق، ليس كذلك قلنا ان التصديق
وان لم يتوقف على التصوُّر ولكنه ليس التصوُّر بأي وجه كان كافياً في
التصديق بل لا بد في كل تصديق من نوع فهو يقينية استكراهية
كالصدق بان هذا الشيء ضاحك فانه يتوقف على علمه بالاشياء
لان هذا التصديق يقتضي ذلك التصوُّر ويستلزمه لا بد وان كان
غيره وكذا التصديق بانه ماش فانه يتوقف على تصوره كانه حيوان لا
على تصوره كانه جماد وعلى هذا فمستلزمه انما كان الاحتياج الى المبادي
الكثر اشتغالها بصحبت الالفاظ انتقال فصل في الالفاظ ما كان
نظراً المنطقي في الالفاظ بحيث انها تدل على ما هي من حيث
انها موجودة او معدومة او عارضة وجواهرية بالذات فحدث
الى غير ذلك وحسب التعرض لتعريف الدلالة وتقسيمها فنقول بالدلالة
هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر كما يلزم من
العلم بوجود المصنوع العلم بوجود الصانع والظن بشيء اخر كما يلزم
من العلم بوجود السحاب لظن بوجود المطر ومن الظن به الظن
بشيء اخر كما يلزم من الظن بوجود السحاب روية الدخان في
جوا السماء الظن بوجود المطر فتقسم بان الدلالة على قسمين لفظية

[illegible]

三

على الاطلاق على الجرم الملتزم به فيصدق على الدلالة على الضمير تفهنا
 عند الاطلاق على المجموع والتزاما عند الاطلاق على الجرم الملتزم
 له انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له نظرا الى انها موضوعا للضمير
 فتينقض حلا مطابقة بالضمير الالتزام بدخولها فيه فلما قيد بهذا القيد
 ينفع الانتقاض لان الدلالة على الضمير عند الاطلاقين المذكورين ليس
 بواسطة او الضمير تمام وضع له بل بواسطة مجموع ما وضع له ولازم ما وضع
 ويصدق ايضا على الدلالة على الضمير مطابقة عند الاطلاقية التزاما عند
 الاطلاق على الجرم الملتزم به انها دلالة اللفظ على جرم ما وضع له نظرا الى
 المجموع فتينقض حلا التزاما بالمطابقة ولا التزام بدخولها فيه فلما قيد بـ
 زال الانتقاض وكذا يصح على الدلالة على الضمير مطابقة عند الاطلاقية و
 تفهنا عند الاطلاق على المجموع انها دلالة اللفظ على الاخرى ما وضع له نظرا الى انه
 موضوع للجرم فتينقض حلا التزاما بالمطابقة والضمير بدخولها فيه فلما قيد
 بتوسط الوضع ارتفع الانتقاض ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع اي وضع اللفظ
 لما اي معنى دخل ذلك المعنى والمعنى المدلول لما راد فيه اي في ذلك المعنى
 له تضمين لكون المعنى المدلول في ضمير المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على
 الحيوان فقط او على الناطق فقط ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع اي
 وضع اللفظ لما اي معنى خرج ذلك الى المدلول لما راد عنه اي عن ذلك المعنى
 الموضوع له التزاما لكون المعنى المدلول لازما للمعنى الموضوع له كدلالة الانسان
 على قابل العلم وصناعة الكتاب واشتراط الالتزام للزم الدخول وهو

على الاطلاق
 ليس بتفصيل
 على مطابق
 ويكون الاول
 مع عين الموضوع
 دبا لوضع الضمير
 وكذا الحال
 في الالتزام فان
 دلالة الالتزام
 اي دلالة اللفظ
 عين استعمال
 في الموضوع
 على لازمه ايضا
 لا يستلزم اياه

في الميزان

واما اذا استعمل
 اللفظ في الالتزام
 وضعه ولدي به
 بما يستلزم
 فاللازم من
 يكون عين
 الموضوع له
 بالوضع النوعي
 فتكون الدلالة
 مطابقة لا التزاما
 عليه بسبب
 الجبراطي والتحقيق
 التفتت ان في

منه مما يقع في
 انما لا يثبت
 في الميزان
 لان في
 في الموضوع
 في الالتزام
 في الموضوع
 في الموضوع

كونه بحيث يحصل في لزوم من يحصل المسمى فيكون فهو معنى عند
 إطلاق اللفظ مما لا بد من وضع اللفظ له أو سلبه يلزم من فهم المعنى الموضع

له ففهمه أن قبل لا نسلم أن اللزوم الذهني شرط للدلالة لا التزامية إلا
 لما تحققت الدلالة لا التزامية بدنه ولا هم باطل لأن الدلالة لا التزامية
 موجودة بدون اللزوم الذهني كما في اللوازم البعيدة والمعتقاة قلنا نمنع كون
 اللوازم البعيدة ومثله لأن الألفاظ والمعاني ان لم يلزم الانتقال لذهني
 إليها بعد كمال تصورات مستبيلة الألفاظ فلا يتها عليها ممنوعة والأفلا
 نقض لن قيل أن تثبت لمصدا للدلالة لا التزامية بالمثال المذكور لا يصح
 الدلالة لا التزامية عندهم عبارة عن كون الأمر الخارجي بحيث يلزم
 حصول المسمى في الوجود حصوله فيه وليس يلزم حصول الحيوان
 الناطق في الوجود حصول قابلية العلم فيه قلنا نعم المعتبر عندهم هو
 اللزوم البين بالمعنى الإحصائي الذي هو عبارة عما ذكرنا من هذا المثال
 ليس إلا من المعتبر عندهم بل لا يخرج المطلق من غير النظر إلى اعتبار
 أو يقال أن المسمى في الكلام على أن المعتبر في الدلالة لا التزامية هو اللزوم
 البين بالمعنى كما ذكرنا في الأمثلة وكثير من المتأخرين وهو متحقق
 بيننا وبيننا في العلم هكذا قالوا ولا ولي يقال كدلالة المعنى
 على البصر وتقبل الأولى يقال كدلالة الاثنين على الزوجية ولا يشترط
 في الدلالة لا التزامية اللزوم الخارجي لتحقق الدلالة لا التزامية
 أن يلزم الخارجي كما في قيل يلزم اللزوم الذهني والخارجي عندهم

قوله لا نسلم أن اللزوم الذهني شرط للدلالة لا التزامية إلا لما تحققت الدلالة لا التزامية بدنه ولا هم باطل لأن الدلالة لا التزامية موجودة بدون اللزوم الذهني كما في اللوازم البعيدة والمعتقاة قلنا نمنع كون اللوازم البعيدة ومثله لأن الألفاظ والمعاني ان لم يلزم الانتقال لذهني إليها بعد كمال تصورات مستبيلة الألفاظ فلا يتها عليها ممنوعة والأفلا نقض لن قيل أن تثبت لمصدا للدلالة لا التزامية بالمثال المذكور لا يصح الدلالة لا التزامية عندهم عبارة عن كون الأمر الخارجي بحيث يلزم حصول المسمى في الوجود حصوله فيه وليس يلزم حصول الحيوان الناطق في الوجود حصول قابلية العلم فيه قلنا نعم المعتبر عندهم هو اللزوم البين بالمعنى الإحصائي الذي هو عبارة عما ذكرنا من هذا المثال ليس إلا من المعتبر عندهم بل لا يخرج المطلق من غير النظر إلى اعتبار أو يقال أن المسمى في الكلام على أن المعتبر في الدلالة لا التزامية هو اللزوم البين بالمعنى كما ذكرنا في الأمثلة وكثير من المتأخرين وهو متحقق بيننا وبيننا في العلم هكذا قالوا ولا ولي يقال كدلالة المعنى على البصر وتقبل الأولى يقال كدلالة الاثنين على الزوجية ولا يشترط في الدلالة لا التزامية اللزوم الخارجي لتحقق الدلالة لا التزامية أن يلزم الخارجي كما في قيل يلزم اللزوم الذهني والخارجي عندهم

في قوله لا نسلم أن اللزوم الذهني شرط للدلالة لا التزامية إلا لما تحققت الدلالة لا التزامية بدنه ولا هم باطل لأن الدلالة لا التزامية موجودة بدون اللزوم الذهني كما في اللوازم البعيدة والمعتقاة قلنا نمنع كون اللوازم البعيدة ومثله لأن الألفاظ والمعاني ان لم يلزم الانتقال لذهني إليها بعد كمال تصورات مستبيلة الألفاظ فلا يتها عليها ممنوعة والأفلا نقض لن قيل أن تثبت لمصدا للدلالة لا التزامية بالمثال المذكور لا يصح الدلالة لا التزامية عندهم عبارة عن كون الأمر الخارجي بحيث يلزم حصول المسمى في الوجود حصوله فيه وليس يلزم حصول الحيوان الناطق في الوجود حصول قابلية العلم فيه قلنا نعم المعتبر عندهم هو اللزوم البين بالمعنى الإحصائي الذي هو عبارة عما ذكرنا من هذا المثال ليس إلا من المعتبر عندهم بل لا يخرج المطلق من غير النظر إلى اعتبار أو يقال أن المسمى في الكلام على أن المعتبر في الدلالة لا التزامية هو اللزوم البين بالمعنى كما ذكرنا في الأمثلة وكثير من المتأخرين وهو متحقق بيننا وبيننا في العلم هكذا قالوا ولا ولي يقال كدلالة المعنى على البصر وتقبل الأولى يقال كدلالة الاثنين على الزوجية ولا يشترط في الدلالة لا التزامية اللزوم الخارجي لتحقق الدلالة لا التزامية أن يلزم الخارجي كما في قيل يلزم اللزوم الذهني والخارجي عندهم

لا يلزم من التزامه التزام غيره ولا يلزم من التزامه التزام غيره ولا يلزم من التزامه التزام غيره

من وجب اجتماعهما في الزوجة للامتنين فالتزام الذي هو الجارحي
والجرحي والتزام انحاز الجرحي الذهني في انحاز النيات الخفية على
أكثر البريات التي لا تطهر بعد التجارب الكثيرة مع امتناع النية والنسب
بإزالة لالتزام بالزوجة وعدمه باعتبار مقايضة كل منهما بال
الأخرى في ستة فالتزام لا يلزم لغيره بالمطابقة له إذا لم يلزم
الوضع وهو مستلزم للمطابقة فليست له ما من المطابقة وهو جرحي لا يمتنع
لا تستلزم التضمن لانه قد يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط بما لا يتصل به
يدل عليه بالمطابقة ولا تضمن ولا يستلزم التزاما غير مجزأ لا يكون
للمسمى لازم يبين بالمعنى لا يخص حقيقة المطابقة لا الالتزام ولا يلزم
لو كانت المطابقة مستلزما للالتزام لكان كلما تعقلنا شيئا تعقلنا معه
شيئا آخر وليس كذلك ضرورة اننا نقصد كثيرا من الاشياء مع الذهول
عن سائر اغيارها ولا مام قال به لان لكل ماهية لازما يدينا وقله انما
ليست غيرها واجيب بان كون المعنى ليس به لازم يبين بالمعنى لا يعم
والمقتضى في الدلالة هو المعنى لا يخص وانت خبير بان مقتضى التزام هو
المعنى لا يعم ولا يخص فيكون المطابقة مستلزما للالتزام عندنا واما
التضمن للالتزام فلا يلزم بينهما لانه يجوز ان لا يكون للمسمى كمال لازم
فينفك التضمن عن الالتزام وكذا يجوز ان يكون المسمى البسيط ملزوما لما
يلزم من فهمه فلهذا فلينفك الالتزام عن التضمن لما كان نظرا لمنطق في
الالفاظ حيث انها دلائل طويلة لا انتقال وهي معان كبرى مفهومات الرد

استلزم من التزامه التزام غيره ولا يلزم من التزامه التزام غيره ولا يلزم من التزامه التزام غيره
المطابقة له في ستة فالتزام لا يلزم لغيره بالمطابقة له إذا لم يلزم
الوضع وهو مستلزم للمطابقة فليست له ما من المطابقة وهو جرحي لا يمتنع
لا تستلزم التضمن لانه قد يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط بما لا يتصل به
يدل عليه بالمطابقة ولا تضمن ولا يستلزم التزاما غير مجزأ لا يكون
للمسمى لازم يبين بالمعنى لا يخص حقيقة المطابقة لا الالتزام ولا يلزم
لو كانت المطابقة مستلزما للالتزام لكان كلما تعقلنا شيئا تعقلنا معه
شيئا آخر وليس كذلك ضرورة اننا نقصد كثيرا من الاشياء مع الذهول
عن سائر اغيارها ولا مام قال به لان لكل ماهية لازما يدينا وقله انما
ليست غيرها واجيب بان كون المعنى ليس به لازم يبين بالمعنى لا يعم
والمقتضى في الدلالة هو المعنى لا يخص وانت خبير بان مقتضى التزام هو
المعنى لا يعم ولا يخص فيكون المطابقة مستلزما للالتزام عندنا واما
التضمن للالتزام فلا يلزم بينهما لانه يجوز ان لا يكون للمسمى كمال لازم
فينفك التضمن عن الالتزام وكذا يجوز ان يكون المسمى البسيط ملزوما لما
يلزم من فهمه فلهذا فلينفك الالتزام عن التضمن لما كان نظرا لمنطق في
الالفاظ حيث انها دلائل طويلة لا انتقال وهي معان كبرى مفهومات الرد

فان التضمن يتوقف على انتقال المعنى من اللفظ الى المعنى لا يتوقف على انتقال اللفظ من اللفظ الى اللفظ

اللفظ على ما هو عليه في اللغة العربية لا على ما هو عليه في اللغة الفارسية
والله اعلم بالصواب

البحث عن اللفظ المركبة الدالة على طريق الانتقال على لفظ الملة
الدالة على جوازها فتخرج في تقسيم اللفظ الى اكتب المقصود وقدم اللفظ
لكونه وجوديا فقال واللفظ الدال على المطابقة اي طلقا ونقولا قيد
بالمطابقة لا مبالاة اقصاى اركان بحيث يقصد بجوهره المسمى
حقيقة او تقديره اقصاى اركان على قانون اللفظ دلالة على جزءه فانه
حيث ما يقصد به ذلك ان يكون للفظ جزء ولذلك الجزء دلالة على
المعنى وذلك المعنى بعض المعنى المصروف دلالة الجزء على بعض المعنى المصروف
مقصود كراعى الجارية فيخرج عن الجسد ما لا يكون له جزء كالجسد
على او يكون له جزء كالجسد على شئ كزيد فماله جزء دال على جزء المعنى
لكن لا على جزء المعنى المقصود كماله اذا جعل علماء الشخص ما يكون له جزء
دال على جزء معناه المقصود كماله يكون دلالة على جزء المعنى المقصود
مقصود كماله كالجواز الناطق اذا جعل علماء الشخص انسانا فماله
حيوان ناطق علمين كزيد باعتبار معناه العلم في عدم قصد
دلالة جز لفظ على جزء معناه العلم فالله عبادته عن المعنى التركيبي للشخص
الجواز الناطق جزء معناه العلم فالله عبادته عن المعنى التركيبي للشخص
فاذا دل جز اللفظ باعتبار الوضع التركيبي على جزء المعنى فتدل دلالة
دلالة على جزء المعنى المقصود كالجواز الناطق جزء المعنى التركيبي
في عبادته ليس بجزء المعنى العلم الذي هو الشخص الانسان لا بالبيوت
ولا لوهية خارجة عن الشخص فدلالة جزء لفظ باعتبار الوضع التركيبي على

اللفظ على ما هو عليه في اللغة العربية لا على ما هو عليه في اللغة الفارسية
والله اعلم بالصواب

اللفظ على ما هو عليه في اللغة العربية لا على ما هو عليه في اللغة الفارسية
والله اعلم بالصواب

فهل كماله اي فعل وهي على نوعي حقيقه اذ دللت على حدث اي
 انقضى بالفاعل وزمان كضرب مثلا ووجوب اذ دللت على اخير
 اذ كان فانه لا يدل على حدث ولكن ليس كذلك لان الحدث ليس
 مما يتخرج عن مطلق الحين ولا لكان كل معنى حدثنا بل المعنى المنتهى الى الفاعل
 بانه قايومه وبهذا ظهرت ما قبل الكلمة حقيقه اذ دللت على حدث
 ونسبة ذلك الى حدث في موضوع ومرار تلك النسبة لا يخلو عن استبعاد
 قال الشيخ رحمه الله ليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقية لان
 المضارع المتكلم والمضارع فعل عند العرب ليس بكلمة
 عند المنطقية لتركيبه لاختلافه الصدق والكذب بمختلفا لانه امر
 الغائب فانه كلمة بالانفاق لعلها شماله الصدق والكذب لا يرد صوابه
 التصرير لانه في نفسه كشيء مما هو قابل من فاعله الذي ذكر معه وفيه
 بحث ان لو يدل على مقرر نهائية الله برهانية على ارضان معينين لا زمنه
 الثلاثة فهو اسحق شرع في تفسيره لاسم بالنسبة الى مضارع الوعد في
 انقسام مجموعها فحقن لاسم وان لو يكن كل واحد منها بمضارع لاسم
 فقه الذي كان معناه واحدا على الذي كان معناه متعديا لا زال
 قبل المتعد فقال حينئذ اي حين اذا كانت المضارع اما ان يكون معناه
 اي المعنى الذي يقصد باللفظ مفهوما واحدا وكثيرا فان كان
 معناه واحدا فان نعين اي شخص ذلك المعنى لا يكثر استناده
 بين كثيرين وهذا لا انقسام لا يختص بالاسم الذي يكون معناه

[illegible]

واحد لان الـ الذي يكون معناه كثيرا يجزى هذا الانقسام فيه
كما يشير اليه انما واعلم ان المقدر اسعلا شاعر والمعهو اخلف فيه
قال بعضهم ان معناه لا يكون متعديا بالشخص بل كل لكونه مقولا على اثنين
وقال بعضهم وهو التحقيق الضمير كانت مثلا موضوع بوضع عام
واحد من المذكورين لمخاطبين فان الواضح تحقك ولاكل واحد من
تلك المعاني في ضمن مفهوم كلي ووضع اللفظ بازاء كل واحد منهما تانيا وكذا
اسعلا شاعر فان لفظ هذا موضوع بوضع عام لكل مشار اليه مذكور
مفرد على هذا القياس المعهود فلهذا التحقيق ثلثون كل واحد منهما من
ما يكون معناه كثيرا ويكون الفرق بينه وبين المشترك بان المشترك
موضوع لمعان متعدد دتة با وضاع مختلفة وكل واحد منها موضوع
لها بوضع عام فظهر بهذا انه لا حاجة الى قوله ولو كان ضميرا او اسم اشارت او
معهودا كما نث هذا والرجل فان شرط وجوابه قوله يسمى علما جزئيا حقيقيا
عند المنطقيين فان كان معناه واحدا ولم يتغير ذلك المعنى فقول يسمى متواطيا
التوافق افرادة في معناه ان كان حصوله اى حصول ذلك المعنى في كل افراد
اي في جميع افراد المتصور وجوده او لا على السواء كائنات الشمس وشمس فاصح
الاكساحاصل في جميع الافراد على السوية وكذا معقول القمر والقمر والشمس وشمس
لا فله يوقع الناظر في الشك هو من المتواطى بناء على حصول اصل المعنى في الكل
وهو المشترك بناء على التفاوت بعضهم لم يعتبر هذا التسليم على حد لان
المعنى حاصل في الكل على السواء والتفاوت خارج عن اصل المعنى فلا اعتداد بذلك

[illegible][illegible]

فذلك انهم لم يقولوا بل عرضيا فيلزم ان يكون الذاتيات
بطريق جوهران الحقون مطروقة اقول بل عرضيا
مثل المتوازي على ما ذكره في كتابه من ان يكون الذاتيات
من شئ اقول لا نعم فان ذلك يظهر على ما ذكره في كتابه
ان وجود الوجودات المتفاوتة ليس الا بوجوه الخفاء
متفاوتة ومن هذا يعلم ان وجود الوجودات المتفاوتة
للمتفاوتات فان الحقن متفاوتة وهذا هو الحق
فان تفاوت الوجودات المتفاوتة هو الحق

ان بعض من المتواطىء جاء عن بعضهم بالتفاوت في ان كان خارجا
 عن اصل المعنى لانه لما كان في قوله طرفة افرادة وحصولها غير قسما على
 حقه مقابلا لما ليس فيه هذا التفاوت ان كان حصوله حصول ذلك المعنى
 في البعض في البعض افراد اولي اقدم من البعض الاخر بالذات كالوجه
 بالنسبة الى الواجب المكر فان وجوب الواجب في اقدم من وجوب الممكن لانه
 لذاته غير محتاج الى شئ اخر بخلاف جود الممكن لكونه عباء لما عداه
 عطف على قوله ان كان حاصل قولنا وان كان المعنى كبريا وان كان وضعه
 اى وضع ذلك اللفظ المفرد الذي هو امر كذا لانه كذا في الكثير على
 السوية سواء كانت كلها مرفقة واحدة او من نابات مختلفة ولم يتغير
 النقل من احد الى الاخر فهو مشترك اى فهو يسمى مشترك بالنسبة الى
 جميع المعاني وان كان يسمى مجزأ بالنسبة الى كل واحد منها كحين اللبنة
 في الجارية والذهب كيتير والمشتغل داخل في هذا القسم من وجه وكثير
 في مقابل المشترك في بعض النسخ انما لا يغير ان اياك كذا اى وا
 لم يكن وضعه لتلك المعاني على السوية بل وضع ذلك اللفظ المفرد ولا
 لاحد من اى لاحد تلك المعاني فتقال الى الثاني اى استعماله في سببه
 بينهما في اى حين اذا نقل لتا في ان تترك موضوعا اولي كذا استعماله
 في المعنى الاول بطريق الحقيقة بالنسبة الى ذلك الوضع والاصطلاح فلا يرد
 الى الصلوة قد استعمل في معناه الاول وهو الدعاء ليس اسم متقولا وبسببه
 الناقل لا وصف المنقول بما حصل من جهة فيسمى متقولا عرفيا ان كان

ان بعض من المتواطىء جاء عن بعضهم بالتفاوت في ان كان خارجا
 عن اصل المعنى لانه لما كان في قوله طرفة افرادة وحصولها غير قسما على
 حقه مقابلا لما ليس فيه هذا التفاوت ان كان حصوله حصول ذلك المعنى
 في البعض في البعض افراد اولي اقدم من البعض الاخر بالذات كالوجه
 بالنسبة الى الواجب المكر فان وجوب الواجب في اقدم من وجوب الممكن لانه
 لذاته غير محتاج الى شئ اخر بخلاف جود الممكن لكونه عباء لما عداه
 عطف على قوله ان كان حاصل قولنا وان كان المعنى كبريا وان كان وضعه
 اى وضع ذلك اللفظ المفرد الذي هو امر كذا لانه كذا في الكثير على
 السوية سواء كانت كلها مرفقة واحدة او من نابات مختلفة ولم يتغير
 النقل من احد الى الاخر فهو مشترك اى فهو يسمى مشترك بالنسبة الى
 جميع المعاني وان كان يسمى مجزأ بالنسبة الى كل واحد منها كحين اللبنة
 في الجارية والذهب كيتير والمشتغل داخل في هذا القسم من وجه وكثير
 في مقابل المشترك في بعض النسخ انما لا يغير ان اياك كذا اى وا
 لم يكن وضعه لتلك المعاني على السوية بل وضع ذلك اللفظ المفرد ولا
 لاحد من اى لاحد تلك المعاني فتقال الى الثاني اى استعماله في سببه
 بينهما في اى حين اذا نقل لتا في ان تترك موضوعا اولي كذا استعماله
 في المعنى الاول بطريق الحقيقة بالنسبة الى ذلك الوضع والاصطلاح فلا يرد
 الى الصلوة قد استعمل في معناه الاول وهو الدعاء ليس اسم متقولا وبسببه
 الناقل لا وصف المنقول بما حصل من جهة فيسمى متقولا عرفيا ان كان

ان بعض من المتواطىء جاء عن بعضهم بالتفاوت في ان كان خارجا
 عن اصل المعنى لانه لما كان في قوله طرفة افرادة وحصولها غير قسما على
 حقه مقابلا لما ليس فيه هذا التفاوت ان كان حصوله حصول ذلك المعنى
 في البعض في البعض افراد اولي اقدم من البعض الاخر بالذات كالوجه
 بالنسبة الى الواجب المكر فان وجوب الواجب في اقدم من وجوب الممكن لانه
 لذاته غير محتاج الى شئ اخر بخلاف جود الممكن لكونه عباء لما عداه
 عطف على قوله ان كان حاصل قولنا وان كان المعنى كبريا وان كان وضعه
 اى وضع ذلك اللفظ المفرد الذي هو امر كذا لانه كذا في الكثير على
 السوية سواء كانت كلها مرفقة واحدة او من نابات مختلفة ولم يتغير
 النقل من احد الى الاخر فهو مشترك اى فهو يسمى مشترك بالنسبة الى
 جميع المعاني وان كان يسمى مجزأ بالنسبة الى كل واحد منها كحين اللبنة
 في الجارية والذهب كيتير والمشتغل داخل في هذا القسم من وجه وكثير
 في مقابل المشترك في بعض النسخ انما لا يغير ان اياك كذا اى وا
 لم يكن وضعه لتلك المعاني على السوية بل وضع ذلك اللفظ المفرد ولا
 لاحد من اى لاحد تلك المعاني فتقال الى الثاني اى استعماله في سببه
 بينهما في اى حين اذا نقل لتا في ان تترك موضوعا اولي كذا استعماله
 في المعنى الاول بطريق الحقيقة بالنسبة الى ذلك الوضع والاصطلاح فلا يرد
 الى الصلوة قد استعمل في معناه الاول وهو الدعاء ليس اسم متقولا وبسببه
 الناقل لا وصف المنقول بما حصل من جهة فيسمى متقولا عرفيا ان كان

عقل و ادب از ادب و ادب
انجمنی حکیمانه

بالمطابقة مع الأصل
فانما رتبته الدال
نعم الدال المطابقة
فيكون آو والجماد
انفس علت التور
الحقيق ان الزائدة
دونا او الحقيق
رأى من الحقيق
تلك الحق

اشتر ما اليقعة له الدال بالمطابقة مطلقا ۱۲ منه رحمه الله ۱۳

اشترى بالقيمة له المال بالمطابقة مطلقا ۱۲ منه رحمه الله ۱۳

[illegible][illegible]

۱۔ کذب ان کہ جو کلمہ کہے تو اسے
 ۲۔ منکر کہ جو کلمہ کہے تو اسے
 ۳۔ متکبر کہ جو کلمہ کہے تو اسے
 ۴۔ متکبر کہ جو کلمہ کہے تو اسے
 ۵۔ متکبر کہ جو کلمہ کہے تو اسے
 ۶۔ متکبر کہ جو کلمہ کہے تو اسے
 ۷۔ متکبر کہ جو کلمہ کہے تو اسے
 ۸۔ متکبر کہ جو کلمہ کہے تو اسے
 ۹۔ متکبر کہ جو کلمہ کہے تو اسے
 ۱۰۔ متکبر کہ جو کلمہ کہے تو اسے

بسم الله الرحمن الرحيم

تثنيه وتوجيه وقيل انه لا يخرج مثال الطلب منك الفعل وفيه نظره
 فهو مع الاستعلاء وهو عدل لنفس عاليا امر ويندرج فيه النهي لما اشترنا
 اليه انفا كقولنا انصر ولو بشرط في الامر الحلو ليدخل فيه قول الا دني
 لا اعلى فعل على سبيل الاستعلاء ولهذا ينسب الى سوغ الادب في ثبات هذا
 ينتظر بقول فرعون لفرعونيه ما ذا انا من ذنابه لا استعلاء منه وعوليه
 قال هو يجازي عز تشاورين ويقال فرعون لما استشاره من قوله في امر
 موسى عليه السلام والمستشار منه موجب انه موثوق للاستشير عال عليه
 ضرورية على المشرق والهادي على المسترشد المهدى ففرعون لما جعلهم
 مستشارا منهم اثنوا منزلته منزله على تعظيم الهو في الجملة ليتجاوزوه في
 وقع امر موسى عليه السلام فجعل كلامهم كلاما صرا على نفسه اشار الى هذا
 صاحب الكتاب مع التخصيص دعاء وسؤال مثل اللهم اغفر لي ومع الانساق
 التامر في الالبسة اللينة واما في الحرف فيطلق على ما يكون مع نوع من التواضع
 وازال يديل على طلب الفعل دلالة صيغة فهو تثنيه او اعلام على ما في
 ضمير ويندرج فيه التثنية والنداء وغيرهما كالقصر والترجي والتعجب
 الاستغفار والفاظ الحق وفعل مدح والذم اصطلاحا ولا مناقشة
 فيه فان قلت النداء ولا استغفارهم يدلان على الطلب الفعل دلالة
 صيغة فان النداء يدل بالوضع على الطلب الاقبال ولا استغفارهم على طلب
 الامور فكيف نبيك جاز تحت التثنية الذي لا يدل على الفعل لانه صيغة
 ذكر السكينة في حاشيته اللوامع ان الطلب الاقبال في النداء لا يترجم لغناه كل وطلب

في قوله تعالى
 انصر ولو بشرط
 في الامر الحلو
 ليدخل فيه قول
 الا دني
 لا اعلى فعل على
 سبيل الاستعلاء
 ولهذا ينسب الى
 سوغ الادب في ثبات
 هذا
 ينتظر بقول
 فرعون لفرعونيه
 ما ذا انا من ذنابه
 لا استعلاء منه
 وعوليه
 قال هو يجازي
 عز تشاورين
 ويقال فرعون لما
 استشاره من قوله
 في امر موسى
 عليه السلام
 والمستشار منه
 موجب انه موثوق
 للاستشير عال
 عليه ضرورية
 على المشرق
 والهادي على
 المسترشد
 المهدى ففرعون
 لما جعلهم
 مستشارا
 منهم اثنوا
 منزلته منزله
 على تعظيم الهو
 في الجملة ليتجاوزوه
 في وقع امر موسى
 عليه السلام فجعل
 كلامهم كلاما
 صرا على نفسه
 اشار الى هذا
 صاحب الكتاب
 مع التخصيص
 دعاء وسؤال
 مثل اللهم اغفر لي
 ومع الانساق
 التامر في
 الالبسة اللينة
 واما في الحرف
 فيطلق على ما
 يكون مع نوع من
 التواضع وازال
 يديل على طلب
 الفعل دلالة
 صيغة فهو تثنيه
 او اعلام على ما
 في ضمير ويندرج
 فيه التثنية
 والنداء وغيرهما
 كالقصر والترجي
 والتعجب الاستغفار
 والفاظ الحق
 وفعل مدح والذم
 اصطلاحا ولا مناقشة
 فيه فان قلت
 النداء ولا استغفارهم
 يدلان على الطلب
 الفعل دلالة
 صيغة فان النداء
 يدل بالوضع على
 الطلب الاقبال
 ولا استغفارهم على
 طلب الامور
 فكيف نبيك جاز
 تحت التثنية الذي
 لا يدل على الفعل
 لانه صيغة ذكر
 السكينة في حاشيته
 اللوامع ان الطلب
 الاقبال في النداء
 لا يترجم لغناه
 كل وطلب

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وہو نظر پر تحقیق ان الکلیہ و الجبرئیلہ لائن خزان بطبیعتہ ما الا واکانت مستقر ۱۲۵ مندرجہ علیہ تعالیٰ

فہرست

لا حلام لمعنى لاستفهام فافهم واما التاني في المركب الخبير التام فمعها
 مركب تقيدى ان كان التاني قبيل الاول لفظا ومعنى كالرجل الفيل
 وعلام زيد هو النافع في المطالب التصويية ولا يتركب لامر ايمان
 اسرو فعل لا يحكم التقيدى اشارة الى الحكم الجزئى فلما يستد
 الحكم الجزئى التركيب من اسماء واسم وفعل فكذا التقيدى كما كثر
 غير تقيدى زلوم كذا كذا كالمركب من اسم واداة نحو زيد ورجل
 وفعل كقد قام فقد قام زيد لما فوع المصريح صوبيا حيث لفظ
 شرح الان في مباحث المعاني فقال فصل في المعاني والاداء
 في المفهومات لمفردة المعنى والمفهوم واحدا بالذات وفي ذلك
 هو الصوة الحاصلة في العقل مختلفا باعتبار الفهم والحصول
 ولما كانت الكلية والجزئية اول وبالذات صفة المفهوم على عكس
 الافراد والتركيب قسم المفهوم مرجح هو الكلى والجزئى فقال وكل
 مفهوم وهو ما حصل في العقل مرشاة ان يحصل في العقل سواء
 بالفعل وبالقوة بالذات وبالواسطة فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه
 والغير فهو جزئى ان منع نفس تصويية اى ن منع مرجح انه متصور
 وقوع الشركة اى شركة كثير يربها اى في ذلك المفهوم كزيد مخي تصور
 المفهوم حصل المفهوم نفسه لا صور فلا يرد ما قبل التصور حصول صورة
 الشئ في العقل فيكون معنى قوله تصور المفهوم حصول صورة المفهوم فيلزم
 ان يكون للمفهوم مفهوم وهو بالكل وقد يقال ان مفهوم المفهوم عليه

ماست شانه از آنکه عیال بر کعبه... فی الحقیقت مطلقاً سزاوار آنرا و از آنکه عیال بر کعبه... سزاوار آنرا و از آنکه عیال بر کعبه...

في قوله اي في ذلك الجنس غير الجواب عنها اي من تلك الماهية و
 عن بعضاخر كالجسم الناهي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان
 وعن بعضاخر كانه كالتبانيات واما الجواب عن الانسان
 وعن بعضاخر كالفرد من مثل اسرائيل بل الحيوان وعلى هذا فنفش
 ومواتل بعد يعرف باعتبار عدد الاجوبة وكل الذي هو في ذلك
 في ماهية ما تحتها من الجزئيات مساوية لها في تلك الماهية
 كالناطقة بالنسبة الى الانسان فصل وهو على الفصل كالأصلي
 ما السر في تعرضه لذكر الكلي في تعريفه لفصل دور تجريدي الكلامين
 السابقين قلنا هو ان يقال ان قوله الصادق على كثير من الماهيات
 في تعريف الكليين السابقين يعني عز ذكر الكلي بخلاف صادق على
 الشيء لانه يعلم الكلي وانجز في فلا يعني عنه ان قيل المراد من الصادق
 على الشيء المحمول وهو لا يكون الا كليا فيكون الصادق على الشيء مساويا
 للكلي فيجوز عنه قلنا المساواة بينهما بحسب الواقع لا بحسب المفهوم
 والتعريف باعتبار المفهوم صادق اي محمول على الشيء قال العلامة
 سعد الملة والدير التفتازاني قدس سره انما قال على الشيء
 ليشتمل الحقيقة الحقيقية كالفصل لقربها المختلفة الحقيقية كالفصل
 البعيد وبعض من الامهارة له في هذا الفن الطبع على ملام العلامة قال
 فيه بحث لانه لو قال صادق على النوع مثلا لكاد شاملا لهما ايضا
 لانه اذا سئل الانسان اي شيء هو في حقيقة يجوز ان يقال في

في قوله اي في ذلك الجنس غير الجواب عنها اي من تلك الماهية و
 عن بعضاخر كالجسم الناهي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان
 وعن بعضاخر كانه كالتبانيات واما الجواب عن الانسان
 وعن بعضاخر كالفرد من مثل اسرائيل بل الحيوان وعلى هذا فنفش
 ومواتل بعد يعرف باعتبار عدد الاجوبة وكل الذي هو في ذلك
 في ماهية ما تحتها من الجزئيات مساوية لها في تلك الماهية
 كالناطقة بالنسبة الى الانسان فصل وهو على الفصل كالأصلي
 ما السر في تعرضه لذكر الكلي في تعريفه لفصل دور تجريدي الكلامين
 السابقين قلنا هو ان يقال ان قوله الصادق على كثير من الماهيات
 في تعريف الكليين السابقين يعني عز ذكر الكلي بخلاف صادق على
 الشيء لانه يعلم الكلي وانجز في فلا يعني عنه ان قيل المراد من الصادق
 على الشيء المحمول وهو لا يكون الا كليا فيكون الصادق على الشيء مساويا
 للكلي فيجوز عنه قلنا المساواة بينهما بحسب الواقع لا بحسب المفهوم
 والتعريف باعتبار المفهوم صادق اي محمول على الشيء قال العلامة
 سعد الملة والدير التفتازاني قدس سره انما قال على الشيء
 ليشتمل الحقيقة الحقيقية كالفصل لقربها المختلفة الحقيقية كالفصل
 البعيد وبعض من الامهارة له في هذا الفن الطبع على ملام العلامة قال
 فيه بحث لانه لو قال صادق على النوع مثلا لكاد شاملا لهما ايضا
 لانه اذا سئل الانسان اي شيء هو في حقيقة يجوز ان يقال في

في قوله اي في ذلك الجنس غير الجواب عنها اي من تلك الماهية و
 عن بعضاخر كالجسم الناهي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان
 وعن بعضاخر كانه كالتبانيات واما الجواب عن الانسان
 وعن بعضاخر كالفرد من مثل اسرائيل بل الحيوان وعلى هذا فنفش
 ومواتل بعد يعرف باعتبار عدد الاجوبة وكل الذي هو في ذلك
 في ماهية ما تحتها من الجزئيات مساوية لها في تلك الماهية
 كالناطقة بالنسبة الى الانسان فصل وهو على الفصل كالأصلي
 ما السر في تعرضه لذكر الكلي في تعريفه لفصل دور تجريدي الكلامين
 السابقين قلنا هو ان يقال ان قوله الصادق على كثير من الماهيات
 في تعريف الكليين السابقين يعني عز ذكر الكلي بخلاف صادق على
 الشيء لانه يعلم الكلي وانجز في فلا يعني عنه ان قيل المراد من الصادق
 على الشيء المحمول وهو لا يكون الا كليا فيكون الصادق على الشيء مساويا
 للكلي فيجوز عنه قلنا المساواة بينهما بحسب الواقع لا بحسب المفهوم
 والتعريف باعتبار المفهوم صادق اي محمول على الشيء قال العلامة
 سعد الملة والدير التفتازاني قدس سره انما قال على الشيء
 ليشتمل الحقيقة الحقيقية كالفصل لقربها المختلفة الحقيقية كالفصل
 البعيد وبعض من الامهارة له في هذا الفن الطبع على ملام العلامة قال
 فيه بحث لانه لو قال صادق على النوع مثلا لكاد شاملا لهما ايضا
 لانه اذا سئل الانسان اي شيء هو في حقيقة يجوز ان يقال في

في فصل المميز عن المشترك في الجنس
 في فصل المميز عن المشترك في النوع
 في فصل المميز عن المشترك في الذات
 في فصل المميز عن المشترك في المكان
 في فصل المميز عن المشترك في الزمان
 في فصل المميز عن المشترك في القوة
 في فصل المميز عن المشترك في الفعل
 في فصل المميز عن المشترك في الوجود

المميز للانسان عما يشترك في الجسم النامي وانما اعتبار القرب البعد
 في الفصل المميز للشيء عن المشترك في الجنس دون الوجود لا متناهي
 في الفصل المميز عن المشترك في الوجود لا متناهي الفعل لذو هذا شأنه
 في اجزاء الماهية المركبة من امر متباين يدل ان كل واحد من
 مساو لهما فكل واحد منهما فصلا قريبا والاخر بعيدا لا يكون اول من
 العكس وفيه نظر لان الفصل المميز في الوجود ليس له تحقق في الوجود
 بل هو مبني على الاحتمال فلا يتحقق في الحقيقة حرج منه فأيضا
 واما على ما ذهب اليه المتقدمون من امتناع توال الماهية سبيل
 متساويين فلا اشكال وعجال الكلام واسع لا يليق استقصاءه
 اختتمر والكلي الخارج عن ماهية الشيء ان امتناع انفكاكها عن الخارج
 عنه اي عن الشيء هذا اول ما يقع في عبادته بعض اقوام من قديما
 والكل الخارج عن الماهية ان امتناع انفكاكها عن الماهية اخر اقسام
 سرور الاشكال الذي في تقسيمها للانزهم الذي سيأتي حين قريب
 وهو تقسيم الشيء لنفسه والى غيره كانه يخالف مقتضى سورة كل
 في الخارج الذي يمتنع ان يكون شيئا من جنس اخر كما ان
 يتم بالنسبة الى انسان فان لم يمتنع انفكاكه عن التقريب
 في بيان كذا في انتم النبوت او ما اراد بعمل فهو عرصة في
 انتم انتم بالافعال بالنسبة الى انسان وان كان الشخص اميا
 السمع من المعارف وتركه مع الانزهم بناء على الامم والملاحم ولا متناهي

في فصل المميز عن المشترك في الجنس
 في فصل المميز عن المشترك في النوع
 في فصل المميز عن المشترك في الذات
 في فصل المميز عن المشترك في المكان
 في فصل المميز عن المشترك في الزمان
 في فصل المميز عن المشترك في القوة
 في فصل المميز عن المشترك في الفعل
 في فصل المميز عن المشترك في الوجود

في فصل المميز عن المشترك في الجنس
 في فصل المميز عن المشترك في النوع
 في فصل المميز عن المشترك في الذات
 في فصل المميز عن المشترك في المكان
 في فصل المميز عن المشترك في الزمان
 في فصل المميز عن المشترك في القوة
 في فصل المميز عن المشترك في الفعل
 في فصل المميز عن المشترك في الوجود

لا يؤول حال الميت صاحبه وعلى الثاني نصير القاتلين وهو ظاهر هكذا
 ذكر في بعض كتب مال افرونيك نظرا مل وكل واحد من عرض اللازم
 والمذات ان اختصا بفرد حقيقة واحدة فهو خاصة والخاصة تنقسم
 الى مطلقة وغير مطلقة فالملقة التي لا تكون موجبة في غير ذلك النوع
 كالكتابة بالنسبة الى الانسان غير المطلقة التي تكون موجبة في غير ذلك النوع
 كما اني بالنسبة الى الانسان خاصة اضافة للاثنا المطلقة فان
 تنقسم الى الخاصة المادية الى عرض كالضحك بالقوة له والى التي تخص
 منه كالفكر بالحل له والى التي تنقسم الى البسيطة ومركبة فالمركبة التي
 تكون مركبة من شيئا كل واحدة منها لا تكون محتبة كترتيب الحروف
 اجتماعها صفة مساوية لذلك المصنوع لنا في تعريفنا لسان بادي البنية
 منتصبة القامة عرض لاظهار وفيه نظر البسيطة مالا يكون كذلك كالترتيب
 والمشي عند الجوع المتأخرين الشرفيا اتحاد المطلقة المساوية وعند
 المحققين فرق بين الاقسام في الاعتبار في تعريفنا كالضحك بالقوة اي
 بالامكان نظير العرض اللازم والفعل نظير العرض المفاد ولا اي وان لم
 يختص بفرد حقيقة واحدة بل لعمها وغير فهو عرض عام هذا العرض ليس
 العرض القسيم للجوهر كما زعم البعض لان هذا قد يكون محجولا على الجوهر بالمواطاة
 كما لما في المحمول على الانسان بالمواطاة وقد يكون جوهر كالحجر فانها عرض
 عام للناطق مع انه جوهر بخلاف العرض القسيم للجوهر فانه يمتنع ان يكون
 محجولا على الجوهر بالمواطاة اذ لا يقال انسا باخل ذو باض وماتع ان يكون

فان الاول لا يؤول حال الميت صاحبه وعلى الثاني نصير القاتلين وهو ظاهر هكذا
 ذكر في بعض كتب مال افرونيك نظرا مل وكل واحد من عرض اللازم
 والمذات ان اختصا بفرد حقيقة واحدة فهو خاصة والخاصة تنقسم
 الى مطلقة وغير مطلقة فالملقة التي لا تكون موجبة في غير ذلك النوع
 كالكتابة بالنسبة الى الانسان غير المطلقة التي تكون موجبة في غير ذلك النوع
 كما اني بالنسبة الى الانسان خاصة اضافة للاثنا المطلقة فان
 تنقسم الى الخاصة المادية الى عرض كالضحك بالقوة له والى التي تخص
 منه كالفكر بالحل له والى التي تنقسم الى البسيطة ومركبة فالمركبة التي
 تكون مركبة من شيئا كل واحدة منها لا تكون محتبة كترتيب الحروف
 اجتماعها صفة مساوية لذلك المصنوع لنا في تعريفنا لسان بادي البنية
 منتصبة القامة عرض لاظهار وفيه نظر البسيطة مالا يكون كذلك كالترتيب
 والمشي عند الجوع المتأخرين الشرفيا اتحاد المطلقة المساوية وعند
 المحققين فرق بين الاقسام في الاعتبار في تعريفنا كالضحك بالقوة اي
 بالامكان نظير العرض اللازم والفعل نظير العرض المفاد ولا اي وان لم
 يختص بفرد حقيقة واحدة بل لعمها وغير فهو عرض عام هذا العرض ليس
 العرض القسيم للجوهر كما زعم البعض لان هذا قد يكون محجولا على الجوهر بالمواطاة
 كما لما في المحمول على الانسان بالمواطاة وقد يكون جوهر كالحجر فانها عرض
 عام للناطق مع انه جوهر بخلاف العرض القسيم للجوهر فانه يمتنع ان يكون
 محجولا على الجوهر بالمواطاة اذ لا يقال انسا باخل ذو باض وماتع ان يكون

فان الاول لا يؤول حال الميت صاحبه وعلى الثاني نصير القاتلين وهو ظاهر هكذا
 ذكر في بعض كتب مال افرونيك نظرا مل وكل واحد من عرض اللازم
 والمذات ان اختصا بفرد حقيقة واحدة فهو خاصة والخاصة تنقسم
 الى مطلقة وغير مطلقة فالملقة التي لا تكون موجبة في غير ذلك النوع
 كالكتابة بالنسبة الى الانسان غير المطلقة التي تكون موجبة في غير ذلك النوع
 كما اني بالنسبة الى الانسان خاصة اضافة للاثنا المطلقة فان
 تنقسم الى الخاصة المادية الى عرض كالضحك بالقوة له والى التي تخص
 منه كالفكر بالحل له والى التي تنقسم الى البسيطة ومركبة فالمركبة التي
 تكون مركبة من شيئا كل واحدة منها لا تكون محتبة كترتيب الحروف
 اجتماعها صفة مساوية لذلك المصنوع لنا في تعريفنا لسان بادي البنية
 منتصبة القامة عرض لاظهار وفيه نظر البسيطة مالا يكون كذلك كالترتيب
 والمشي عند الجوع المتأخرين الشرفيا اتحاد المطلقة المساوية وعند
 المحققين فرق بين الاقسام في الاعتبار في تعريفنا كالضحك بالقوة اي
 بالامكان نظير العرض اللازم والفعل نظير العرض المفاد ولا اي وان لم
 يختص بفرد حقيقة واحدة بل لعمها وغير فهو عرض عام هذا العرض ليس
 العرض القسيم للجوهر كما زعم البعض لان هذا قد يكون محجولا على الجوهر بالمواطاة
 كما لما في المحمول على الانسان بالمواطاة وقد يكون جوهر كالحجر فانها عرض
 عام للناطق مع انه جوهر بخلاف العرض القسيم للجوهر فانه يمتنع ان يكون
 محجولا على الجوهر بالمواطاة اذ لا يقال انسا باخل ذو باض وماتع ان يكون

[illegible][illegible]

۱۔ اجماع: اجماع کا معنی ہے کہ ایک سے زائد لوگوں نے کسی مسئلہ پر اتفاق کیا ہو۔
 ۲۔ اختلاف: اختلاف کا معنی ہے کہ ایک سے زائد لوگوں نے کسی مسئلہ پر اتفاق نہیں کیا ہو۔
 ۳۔ اجماع: اجماع کا معنی ہے کہ ایک سے زائد لوگوں نے کسی مسئلہ پر اتفاق کیا ہو۔
 ۴۔ اختلاف: اختلاف کا معنی ہے کہ ایک سے زائد لوگوں نے کسی مسئلہ پر اتفاق نہیں کیا ہو۔

والانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان

والانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان

النسبة بين كليتين فرضاً من الكليات الخمس فقال فصل الكليات
 انما اعتبر الكليات دون المفهومين لان النسب مربع لا يتحقق الا بين
 الكليتين متساويان اذ صدق كل واحد منهما اي من الكليتين على كل
 ما يصدق عليه الكل الاخر كالانسان والناطق فان الانسان يصدق على
 كل ما صدق عليه الناطق وبالعكس والارد بالناطق ههنا القوة الموجبة في
 جنس الانسان التي تليقش فيها المعاني ولا خفاء انها لا توجد في الملائكة
 فلا يراد ما قيل ان الناطق يوجد في الملائكة ايضاً وما قيل ان الملائكة لا يصدق
 قطاطر لطلان و مرجع التساوي الى المحتين الكليتين بل بينهما عموم
 وخصوص مطلقان ان صدق واحد ما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير
 عكس وانما قيد بذلك لان العكس بجزء ثابت قطعاً فالصدق على كل
 ما صدق عليه الاخر اعم مطلقاً والاخر اخص مطلقاً كما يجوز ان الانسان فان
 الحيوان يصدق على كل ما صدق عليه الانسان من غير عكس و مرجعه الى
 موجبة كلية وسالبة جزئية و بينهما عموم وخصوص من وجه اذ صدق
 كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط اي على الكل كالحيو
 ولا يصدق كل واحد منهما عام بالنظر الى انه شامل للآخر واخيره و
 خاص من جهة كون الاخر شاملاً له واخيره فلا بد بينهما ما مثلث فهو
 ليحصل التصادق والتفارق والمباينة الجزئية منكخه فيه او في التباين وجعله
 المساويتين جزئيتين وموجبتين جزئيتين متباينتين لم يصدق شيء
 منهما اي من الكليتين على شيء ما يصدق عليه الكل الاخر كالانسان

والانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان

والانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان

والانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان
 الانسان لا ينفصل عن
 قوامه الانسان لان

[illegible][illegible]

المستشير لا يفتي في الامور العرفية
فقط بل في الامور الشرعية
والمستشير لا يفتي في الامور العرفية
فقط بل في الامور الشرعية
والمستشير لا يفتي في الامور العرفية
فقط بل في الامور الشرعية

منه قوله لا يكون باللفظ واللفظ هو اللفظ
 من قوله لا يكون باللفظ واللفظ هو اللفظ
 من قوله لا يكون باللفظ واللفظ هو اللفظ
 من قوله لا يكون باللفظ واللفظ هو اللفظ

اللفظ هو اللفظ واللفظ هو اللفظ
 اللفظ هو اللفظ واللفظ هو اللفظ
 اللفظ هو اللفظ واللفظ هو اللفظ
 اللفظ هو اللفظ واللفظ هو اللفظ

ولكن يقبلان معاً بحيث اللفظ وأما غير ذلك فالتام فيقبل الزيادة
 والنقصان معاً والحق التام لا يكون إلا بالقول بخلاف ذلك
 فإنه قد لا يكون بالقول لما فرغ عنيان ما يكتمب التام والمجهول
 منفرع فيما يكتمب التصديق المجهول ولما كانا كاشاً بل لتصديق
 بأحجة الموافقة موافقاً يا شمرع في بحث القضاء فقال فصل في
 تعريف القضايا وأقسامها وما يتعلق بها من القضايا كما علمت وغيره
 وتعريف القضية قول أي مركب هو جنس من جميع الأقوال لتامة
 والناقصة وقوله يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب فصل في
 الأقوال لتامة قصة ولا تناءات كلها والمراد بالصادق ههنا قائل القول
 المطابق حكمه للواقع والمراد بالكاذب ثلث القول لغير المطابق للواقع
 ثم شمرع في أقسام القضية فقال وهي على القضية شرطية لا تنسبها إلى الشرط
 أو النجلى القضية أي عاداً إلى قضيتين أي غير منفرعين بالفعل وبالقوة
 بعد حذف الرابط وهو ما يدل على الرابط بحكم بينهما لقولنا إن كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود والعكس ما إن يكون زوجاً وفرحاً إذا
 إذا حذفنا الرابط بقي الشمس طالعة والنهار موجود وهما قضيتان
 ليستا بمنفرعين لا بالفعل ولا بالقوة والعدد زوج والعدد فرد وهما أيضاً
 قضيتان ولا أي وإن لم نحذف القضية إلى قضيتين بعد حذف الرابط
 بل نحذف إلى مفردين بالفعل وبالقوة أي يمكن أن يعبر عن طرفيها
 بمنفرعين خطة نوعية الحكم فحتمية لا تنسبها إلى محل كقولنا زيد قائم وقولنا

لأنه لو كانت القضية شرطية
 لكانت القضية شرطية
 لكانت القضية شرطية
 لكانت القضية شرطية

منه قوله لا يكون باللفظ واللفظ هو اللفظ
 من قوله لا يكون باللفظ واللفظ هو اللفظ
 من قوله لا يكون باللفظ واللفظ هو اللفظ
 من قوله لا يكون باللفظ واللفظ هو اللفظ

قد كانا قد استخسرت
والله اعلم بالصواب

زيد قائم وزياده زيد ليس بقائم فانه فانا اذا حذفنا الرابط بقى
 زيد قائم وهما متران بالفعل زيد قائم وزياده زيد ليس بقائم وهما انهما قد
 لكن بالقول لانه يمكن ان يجبر عنهما بمفردين مع ملاحظة نوعية
 الحكم بان يقال هذا الذي اوهو هو بخلاف الشرطية فانه لا يمكن
 ان يجبر عن طرفيها بمفردين مع ملاحظة نوعية الحكم بقومهما
 امثكال وهو القضية الشرطية غير مركب من القضيتين لا اذ كانت
 الشرطية العنفا خرجت طرفيها عن ان يكون قضيتين وكل ما هو مركب
 من غير القضيتين انما يخل الى غير القضيتين لا الى قضيتين لان اخلال
 القضية الى فامنه تركيبها وازوال المانع لا يكفي وجوب الشيء حتى يقال
 الازدواج كانت مانعة من الحكم فاذا انزلت عاد ويمكن ان يقال انما
 منه تركيب القضية تعتبر اذ حال كونه واقعا في التركيب وتارة
 بدون التركيب فيكون الشرطية مركبة من قضيتين باعتبار الثاني دون
 الاول فيصدق اخلال القضية الشرطية الى القضيتين بناء على
 الاعتبار الثاني وان لم يصدق بناء على الاعتبار الاول فالقضية الشرطية
 اما متصلة وهي على الشرطية المتصلة التي يحكم فيها بصدق قضية
 على تقدير صدق قضية اخرى سواء تحقق صدقهما او لا سواء
 كان على طريق اللزوم او لا وهو مرجحة او لا صدقها اي سلب صدقها
 على تقدير صدق قضية اخرى وهي سالبة مثال اوجه كقولنا ان كان
 هذا انسانا فهو حيوان فانه حكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير

[illegible]

بجنتین کدہ آنکھوں کے لئے قیدی تھے فامرغا نہ وقت ہوا کلام نہ نکلتا مل فیما غفلتہ عن العلماتین انظر امرؤ منکم یومئذ ما یقول وہ بالابلۃ من غیر حسرت لہ قد تعرض

مکان علیہ
 و کتاب محمد از آن
 علامه مشایخ آن زمانه
 قضیه افضل کتب بعض
 ائمه الشریعہ و مولانا
 کمالی و کمالی و کمالی
 مکان احوال تحقیقین
 احوال احوال احوال
 مشایخ احوال احوال
 نام مشایخ احوال
 حضرت الشریعہ

من قول المنفصل إلى التمثيل للقيمة
أصوب لأنه فردا كان
ما ان يكون العودين ان يكون
التمثيل لما
قل في المايزه
زمن العود
فقد يكون

صدق الانسانية ومثال السالبة كقولنا ليس لنا هذا انسانا فهو جاد
فانه حكم فيها بسلب صدق الجمادية على تقدير صدق الانسانية
اما شرطية منفصلة وهي الشرطية المنفصلة التي يحكم فيها بالتنا
او العناد بين القضيتين في العهد والكذب معا ولا يجتمعان صدقا
ولا كذبا وتسمى منفصلة حقيقية موجبة كقولنا هذا احد اما زوج
او فرح فانه حكم فيها بالعناد بين الزوج والفرح صدقا وكذا بما عا
حكم فيها بنفيه اي ينفي التنا في بين القضيتين صدقا وكذا بما عا
يسمى منفصلة حقيقة سالبة كقولنا ليس هذا اما ان يكون حيوانا او
اسود فانه حكم فيها بنفي المنافاة بين الحيوان والاسود والصدق والكذب
معا وحكم فيها بالتنا في بين القضيتين او بنفيه في الصدق فقط احدون
الكذب ويسمى منفصلة مانعة اجمع ودون انخلوا كقولنا هذا اما
انسان او فرس هذا مثال لموجبة واما السالبة فكقولنا ليس البتة
اما ان يكون شجرا ولا يكون حجرا وحكم فيها بالتنا في بين القضيتين
او بنفيه في الكذب فقط ودون الصدق ويسمى منفصلة مانعة انخلو
دون اجمع كقولنا زيدا ما ان يكون في البحر ولا يفرق هذا مثال
الموجبة واما السالبة فكقولنا ليس يدا ما ان يكون في البحر واما
ان لا يفرق ذكر الشجر في الاشارات لغير الحقيقة اصنافا اخر غير مكنة اجمع
وانخلوا كقولنا رأيت اما زيدا واما عمرا والعالم ما يعبد الله واما
ينفع الناس بهذا اظهر بطلان ما قيل ان الشرطية المنفصلة

من قسائم النظم
 وما فكر من المثل
 قضيت محليته
 فهو لما مغنوم
 مرد ودين الرجز
 والفر دنا قتل
 ابلال جرحه
 قوله
 وبسدا اس
 بما ذكره الشيخ
 ظهر بطلسان
 ٢٢
 شرح الميزان
 في بيان النظم

النفصله
بكم الاستفاد
سفي الاقسام
الثالثه ولا يخفى
عليكم ان هذا
اتمايز ولو كان
مراو القابل
اختصارا لطلق
النفصله فيها
ولو كان

محمد بن عبد الوہاب
الحنفی النبی
بن توفیق
المتوفی غازیہ
اصلاً
جلال الدین
بن نصیر الدین
جمعیہ
اشرفیہ
۱۲۰۳ھ
۱۲۰۴ھ

[illegible]

هست في الفارسية هكذا صرح الحكماء المحقق والقياس المدقق لثا
فرغ عن بيان اجزاء المحكية شرع في تقسيمها باعتبار الرابطة فقال في
القضية حراي حيو اذا ذكرت فيها الرابطة ثلثة لا ثلثا لها على ثلثة
الفاظ وقد حذفت الرابطة في بعض اللغات اى لغة العرب بشهادة
القارئ الباليه عليها اذ يقولون زيد كاتب قتل الرباطة
ههنا هي الحركة الاعرابية لانا اذا قلنا زيد كاتب على سبيل
التعداد لم يكن معنا ك ربط قلت لو كانت حركة الاعرابية
رابطة لكان معنى قولنا زيد هو كانت ذائدا على قتل الحاجة و
قليل يجب كذا الرابطة في لغة الجحرا اذ لا يقولون زيد كاتب بل نوبل
هست وانما قال في بعض اللغات لعدم العلم بجوهر حذفها
في جميع اللغات وتسمى القضية حينئذ ثنائية لا ثلثا لها على
جزئين كزيد عالم قال الامام في الملخص القضية التي محمولها
كلمة او اسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية في الطبع لان النسبة مدلول
عليها تقمنا نذكرها يوجب لتكرار لانه يصير حينئذ هكذا
زيد هو كاتب هو زيد هو كاتب هو لا شك انه تكرار اجاب
عنه سراج الملة والدين محمد بن ابي بكر الارموي بان الكلمة
اولا اسم المشتق دالة على نسبة الى موضوع ما والرابطة دالة على
النسبة الى موضوع معين فان احدهما غير الآخر شرع في
تقسيم المحكية باعتبار النسبة المحكية فقال وهي القضية

[illegible][illegible]

الحملية موجبة ان كانت شتملة على نسبة بها صم ان يقال ان الموضوع
محمول كقولنا الانسان حيوان وسالبة ان كانت شتملة على نسبة بها
صم ان يقال ان الموضوع ليس محمول كقولنا الانسان ليس بحجر والمرد
بالصحة الجواز بمعنى الامكان فنتناول للقضايا الكاذبة ايضا الصحة
في نفس الامر كما يتبادر اليه الفهم ثم شرع في تفسير ثلاث للحملية
باعتبار الموضوع فقال فهو موضوع اي موضوع الحملية ان كان شتملا
معينا اي جزئيا حقيقيا سميت تلك القضية مخصوصة وتخصت بكون
موضوعها شخصا حينما اي جزئيا حقيقيا وسميت مخصوصة لكونه غير
محمول الا اشتراك كقولنا زيد عالم وان كانت الموضوع كلية فان
بين فيها مقدارا حكيمية افراد الموضوع من الكلية والبعضية
اي حكم فيها على جميع الافراد او على بعضها سميت القضية
محصورة لحصر موضوعها ومسورة لاشتغالها على السور
واللفظ الدال عليه اي على مقدار افراد الموضوع ليس سراها
الافراد كاحاطة سور البلد ومعنى اي القضية المسورة المحصورة اربعة
اقسام لانها اما موجبة كلية ان حكم فيها بالاجاب على كل
افراد الموضوع وسور فماتى سور الموجبة الكلية كل الافراد
لا المجموع كقولنا كل نار حارة اي كل واحد من افراد النار حارة و
اما سالبة كلية ان حكم فيها بالسلب عن كل افراد وسور
السالبة الكلية لشيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الناس

المحلية موجبة ان كانت شتملة على نسبة بها صرح ان يقال ان الموضوع
 محمول كقولنا الانسان حيوان وسالبة ان كانت شتملة على نسبة بها
 صرح ان يقال ان الموضوع ليس محمول كقولنا الانسان ليس بحجر والمادة
 بالصحة الجواز بمعنى لا مكان فتيقنوا ان القضية الكاذبة ايضا لا الصحة
 في نفس الامر كما يتبادر اليه الفهم ثم شرع في تفسير ثالث للمحلية
 باعتبار الموضوع فقال فموضوعها اي موضوع المحلية ان كان شخصا
 معينا اي جزئيا حقيقيا سميت تلك القضية مخصوصة وتخصيكون
 موضوعها شخصا حينئذ اي جزئيا حقيقيا وسميت مخصوصة لكونه غير
 محتمل الاشتراك كقولنا زيد عالم وان كان الموضوع كلياً فان
 بين فيها مقادير كلية افراد الموضوع من الكلية والبعضية
 اي حكم فيها على جميع الافراد او على بعضها سميت القضية
 محصورة لحصر موضوعها ومسورة لاشتغالها على السور
 واللفظ الدال عليه اي على مقدار افراد الموضوع ليس سرّاً كما
 الافراد كاحاطة سور البلد ومعنى اي القضية المسورة المحصورة اربعة
 اقسام لانها اما موجبة كلية ان حكم فيها بالاجاب على كل
 افراد الموضوع وسور فما اي سور الموجبة الكلية كل الافراد
 لا المجموع كقولنا كل نار حارة اي كل واحد من افراد النار حارة و
 اما سالبة كلية ان حكم فيها بالسلب عن كل افراد وسور
 السالبة الكلية لا شئ ولا واحد كقولنا لا شئ ولا واحد من الناس

لان تصدق بها كلية او جزئية فمهمة او سميت مهمة لاهل البيان
 كمية الافراد فيها مع الاحتمال كقولنا الحيوان جالس مثال القضية
 الطبيعية فانه حكم فيها على طبيعة الحيوان وجب ان يكون
 كقولنا الانسان مقوم والحيوان مقوم فانه حكم فيها على الطبيعة
 الانسان والحيوان مطلقا وكقولنا الانسان في خسر مثال القضية
 المهمة والقضية المهمة في قوة الجزئية يعني انها متلازمان في
 صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر بالعكس يعني
 متى صدق بعض الانسان في خسر صدق الانسان في خسر فذلك خطأ
 فان قيل يبقى قسوا اخر وهو ان يكون الحكم على الافراد والطبيعة معا
 قلنا ان يحدثنا في القضايا المستعملة في العموم والقضية التي يكون
 الحكم فيها على افراد الموضوع والطبيعة معا ليست منها كذلك
 اجيب فيه بحث لا في القضية الطبيعية ايضا غير مستعملة في
 العلوم فلم ذكره فصل في العلول والتحصيل حرفا لسلب كليس
 ولا ان كان جزء من الموضوع فقط كقولنا الاحيى جمادى وجزء من المحمول
 فقط كقولنا الجمادى احيى وجزء منهما اى من المحمول والموضوع معا
 كقولنا الاحيى لا عالم سميت القضية معدولة الاولى معدولة
 للموضوع والثانية معدولة للمحمول والثالثة معدولة الطرفين
 موجبة كانت تلك القضية وامثلتها قد مررت وسالبة كقولنا
 ليس الاحيى بعالم وكقولنا ليس العالم بالاحيى وكقولنا ليس الاحيى

في القضايا الطبيعية والافراد في القضايا الطبيعية والافراد في القضايا الطبيعية

لا على الطبيعة والافراد في القضايا الطبيعية والافراد في القضايا الطبيعية

في القضايا الطبيعية والافراد في القضايا الطبيعية والافراد في القضايا الطبيعية

في القضايا الطبيعية والافراد في القضايا الطبيعية والافراد في القضايا الطبيعية

في القضايا الطبيعية والافراد في القضايا الطبيعية والافراد في القضايا الطبيعية

فإنما سميت ضرورية لاشتغالها على الضرورية المطلقة لعدم تقيد
الضرورية فيها بشئ الثانية الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام
ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجبة أو حكم فيها بدوام سلبه أي سلب
المحمول عنه أي عن الموضوع هذا في السالبة مادام ذاته أي ذات الموضوع
موجوباً خارجاً وذهناً وقد مر مثاليها الإيجاباً وسلباً في الضرورية المطلقة
وهو قولنا كل شئ حيوان ولا شئ إلا شئ البحر وهي أعم من الضرورية
المطلقة مطلقاً لأن الضرورية بحسب الذات يستلزم الدوام بحسبها
من غير عكس كلياً لأن معنى الضرورية امتناع انفكاك النسبة ومعنى
الدوام شمول لازمة والأوقات فحتى تحقلاً ولا تحقلاً الثاني من غير
عكس كلياً يجوز أن يكون دائماً ولا يمتنع انفكاكها والمركب يكون الدائمة
أعم من الضرورية إذ علة الدوام غير ملحوظة بها للمالك فلا يحكم
بالضرورية فلا يرد ما قيل في الدائمة يجب أن يكون مساوية للضرورية
لأنه لو ثبت المحمول للموضوع أمرهما بحيث تلزم العلة دائماً فيكون ثبوت
المحمول للموضوع ضرورياً والدوام علة قائم وإنما سميت دائمة لاشتغالها
على الدوام والمطلقة لما مر الثالثة المشروطة العامة وإنما سميت
مشروطة لاشتغالها على شرط الوصف عامة لأنها أعم من المشروطة
الخاصة كما ينبغي في المركبات وهي أي المشروطة العلوية التي يحكم فيها
بضرورية ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجبة أو بضرورية سلبه أي
سلب المحمول عنه أي عن الموضوع هذا في السالبة بشرط وصفه أي

فإنما سميت ضرورية لاشتغالها على الضرورية المطلقة لعدم تقيد
الضرورية فيها بشئ الثانية الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام
ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجبة أو حكم فيها بدوام سلبه أي سلب
المحمول عنه أي عن الموضوع هذا في السالبة مادام ذاته أي ذات الموضوع
موجوباً خارجاً وذهناً وقد مر مثاليها الإيجاباً وسلباً في الضرورية المطلقة
وهو قولنا كل شئ حيوان ولا شئ إلا شئ البحر وهي أعم من الضرورية
المطلقة مطلقاً لأن الضرورية بحسب الذات يستلزم الدوام بحسبها
من غير عكس كلياً لأن معنى الضرورية امتناع انفكاك النسبة ومعنى
الدوام شمول لازمة والأوقات فحتى تحقلاً ولا تحقلاً الثاني من غير
عكس كلياً يجوز أن يكون دائماً ولا يمتنع انفكاكها والمركب يكون الدائمة
أعم من الضرورية إذ علة الدوام غير ملحوظة بها للمالك فلا يحكم
بالضرورية فلا يرد ما قيل في الدائمة يجب أن يكون مساوية للضرورية
لأنه لو ثبت المحمول للموضوع أمرهما بحيث تلزم العلة دائماً فيكون ثبوت
المحمول للموضوع ضرورياً والدوام علة قائم وإنما سميت دائمة لاشتغالها
على الدوام والمطلقة لما مر الثالثة المشروطة العامة وإنما سميت
مشروطة لاشتغالها على شرط الوصف عامة لأنها أعم من المشروطة
الخاصة كما ينبغي في المركبات وهي أي المشروطة العلوية التي يحكم فيها
بضرورية ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجبة أو بضرورية سلبه أي
سلب المحمول عنه أي عن الموضوع هذا في السالبة بشرط وصفه أي

فإنما سميت ضرورية

فإنما سميت ضرورية لاشتغالها على الضرورية المطلقة لعدم تقيد
الضرورية فيها بشئ الثانية الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام
ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجبة أو حكم فيها بدوام سلبه أي سلب
المحمول عنه أي عن الموضوع هذا في السالبة مادام ذاته أي ذات الموضوع
موجوباً خارجاً وذهناً وقد مر مثاليها الإيجاباً وسلباً في الضرورية المطلقة
وهو قولنا كل شئ حيوان ولا شئ إلا شئ البحر وهي أعم من الضرورية
المطلقة مطلقاً لأن الضرورية بحسب الذات يستلزم الدوام بحسبها
من غير عكس كلياً لأن معنى الضرورية امتناع انفكاك النسبة ومعنى
الدوام شمول لازمة والأوقات فحتى تحقلاً ولا تحقلاً الثاني من غير
عكس كلياً يجوز أن يكون دائماً ولا يمتنع انفكاكها والمركب يكون الدائمة
أعم من الضرورية إذ علة الدوام غير ملحوظة بها للمالك فلا يحكم
بالضرورية فلا يرد ما قيل في الدائمة يجب أن يكون مساوية للضرورية
لأنه لو ثبت المحمول للموضوع أمرهما بحيث تلزم العلة دائماً فيكون ثبوت
المحمول للموضوع ضرورياً والدوام علة قائم وإنما سميت دائمة لاشتغالها
على الدوام والمطلقة لما مر الثالثة المشروطة العامة وإنما سميت
مشروطة لاشتغالها على شرط الوصف عامة لأنها أعم من المشروطة
الخاصة كما ينبغي في المركبات وهي أي المشروطة العلوية التي يحكم فيها
بضرورية ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجبة أو بضرورية سلبه أي
سلب المحمول عنه أي عن الموضوع هذا في السالبة بشرط وصفه أي

قد ورد في هذا الموضع ما ذكره صاحب الاصل في كتابه في بيان ان الذات لا تكون في حد ذاتها بل في حد غيره...

في كتاب الاصل في بيان ان الذات لا تكون في حد ذاتها بل في حد غيره...
 في كتاب الاصل في بيان ان الذات لا تكون في حد ذاتها بل في حد غيره...
 في كتاب الاصل في بيان ان الذات لا تكون في حد ذاتها بل في حد غيره...

في كتاب الاصل في بيان ان الذات لا تكون في حد ذاتها بل في حد غيره...
 في كتاب الاصل في بيان ان الذات لا تكون في حد ذاتها بل في حد غيره...

اود انما او مادام اننا نأخذ بقسمها دونها في مثل قولنا كل كاتب
 حيوان بالضرورة في اود انما وصدقها دونها في المثال المذكور
 في المتن اما بمحض الثاني فهو احد من الضرورية مطلقا لانه كلما
 ثبتت الضرورية في جميع اوقات الذات ثبتت في جميع اوقات
 الوصف من غير عكس من الدائمة من وجه لصدقها في مادة
 الضرورية المطلقة وصدق الدائمة بدونها في مادة الدائمة
 المطلقة الخالية عن الضرورية وصدقها بدو الدائمة حيث تكون
 الضرورية في جميع اوقات الوصف ولا يكون الدائم في جميع
 اوقات لذات الرابعة العرفية العامة سميت عرفية لا لعرف
 العام يفهم هذا المعنى من السالبة كقولنا لا شيء من النائم يستيقظ
 فانه يفهم منه العرف الاستيقظ مسلوبي عن النائم مادام نائما
 وعامة لكونها اعم من الخاصة وهي على عرفية العامة التي يحكم
 فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او بدوام سلبه احسب
 المحول عنه اى عن الموضوع بشرط وصفه اى وصفه لكونه
 للموضوع اى بشرط انصاف ذات الموضوع بالذات عن العنوان في
 قد مر مثالها ايجابا وسلبا في لشرطة العامة فلا حاجة
 الى الاعادة وهي اعم مطلقا من لشرطة العامة لانه متى ثبتت
 الضرورية بحسب الوصف ثبتت الدوام بحسبه من غير عكس ومن
 الدائمات لانها متى ثبتت الضرورية او الدوام في جميع اوقات

في كتاب الاصل في بيان ان الذات لا تكون في حد ذاتها بل في حد غيره...
 في كتاب الاصل في بيان ان الذات لا تكون في حد ذاتها بل في حد غيره...

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

الثلاث ثبتت الدوام في جميع اوقات الوصف من غير عكس الخساسة
المطلقة العامة وهي القضية التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
او سلبه او سلب المحمول عنه اى عن الموضوع بالفعل كقولنا
بالاطلاق العام كل انسان متنفس كقولنا به اى بالاطلاق
العام لا نقى من الانسان مبتغى وانما وقع الاصطلاح على تسمية
هذه القضية بالمطلقة مع انها في الاصل عبارة عن القضية التي
تعرضها بحكم لايجاب والسلب فقط من غير التقيد بالفعل
واجبه باعتبار غلبة الاستعمال وتعارض الفهم الى النسبة
الفعلية عند الاطلاق لغة وعرفا ولا امتناع في تسمية
المقيد باسم المطلق عند غلبة الاستعمال وانما عند المطلقة
في الموجهات مجازا كما عند السالبة من الجمليات والشرطيات
لان الفعل ليس كقيمية للنسبة لا متفاعا لتأثير تبينه وبين
الحكم وانما سميت عامة لكونه اعم من الوجودية اللاحقة
واللا دائمة وهي اعم مطلقا من الدائمتين لا متحقق
دوام النسبة بحسب الذات او الوصف تحقق فعليتها مع غير
عكس السادسة الممكنة العامة وهي القضية التي يحكم فيها اى
في تلك القضية بارتفاع اى سلب لضرورية المطلقة في الثانية
عن الجانب الى الطرف المتخالف للحكم يعني ان كان الحكم بالاجتناب
كان معناه سلب ضرورة السلب ان كان الحكم بالسلب كان

[illegible]

[illegible]

على الملك
الحضرة المصطفوية
المرتبعة في شيوخ
العلماء والفقهاء
في دار الإفتاء
بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين أجمعين

04

الحاج محمد باقر

الدوام المأمور
بمطلقته عاصته
خلال

ایک شریف

النفاق

مجلس العلماء

لا والله لا والله

ایمانی

五

معناه سلب ضرورية الايجاب مثال الموجبة كقولنا بالامكان
العام كل نار حارة فان معناه ان سلب لحرارة عن النار
ليس ضروري ومثال السالبة كقولنا به احوالامكان العام
لا شئ من الحار يبرد فان معناه ان لا يجاب بالبرودة للحار ليس
ضروري وهي اعم من جميع القضايا وذلك ظاهر لاسترة اعمان
القضية المركبة وهي القضية المركبة التي حقيقتها اعمان
تركبت من قضيتين احدهما مذكورة صريحا والاخرى غير صريحة اما
بلفظ اخر يدل عليه اصطلاحا كاللادوام واللاضرر او مجرد
الاعتبار كما في الامكان بخلافه ما اوضح على المص من انه يلزم من
ذلك ان يكون المركبة من قضيتين مركبة بلا اذا جمعنا سلب
وموجبات متحدة الموضوع تكون ذلك القضية مركبة وليس كذلك
مخالفتي الكيفية او الايجاب والسلب موافقتي لكمية او الكمية
والجزمية معتبرا ايجابها او القضية المركبة وسلبها بالقضية
الاولى المذكورة صريحا الثانية المذكورة اجمالا حتى بالقضية
الاولى ان كانت موجبة فالقضية المركبة موجبة وان كانت
سالبة فسالبة فصبح الاولى لمشرطة انخاصة وهي
المشرطة انخاصة المشروطة العامة مع زيادة قيد
اللاوام بحسب الذات دون الوصف ولا يلزم التناقض في القيد
بقيد اللادوام الا اني واللاضرر ضرورة لازمية لان البحث

اللادوام الالهي
 اى قائله لا يمتد
 الخافه ١٢
 نه جبر الخلق
 قول الله
 فخره المالك
 اى على الوجود
 الا ضرره
 والادب
 في المتولين
 صفة النفع
 لا ينفع
 الخافه

في القضايا المشهورة كثيرة الاستعمال والقضايا المقيدة
 بالقيدين المذكورين ليست منها والاد وامر عند
 عمارية اي معبرة عن مطلقة عامة موافقة للاولى في
 الموضوع والمحول في الكرم مخالفة لها في الكيف والقضية المشروطة
 الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب مشترك
 الاصلح مادام كاتب الاد انما اي لا شئ من الكاتب يتحرك الاصلح
 بالاطلاق والعامة فتكريها اي لشرطية الخاصة من موجبة
 مشروطة عامة وهي الجزء الاول من القضية المركبة ومنسالية
 مطلقة عامة وهي مفهوم الاد وام بحسب النيات وان كانت في المشروطة
 الخاصة سالبة كقولنا بالضرورة لا شئ من الكاتب بل الاصلح مادام
 كاتب الاد انما اي كل كاتب ساكر الاصلح بالاطلاق والعامة منسالية
 اي فهو مركبة منسالية مشروطة عامة وهي الجزء الاول من القضية
 المركبة وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الاد وام بحسب النيات
 وهي مبينة للدائمتين واخص من المشروطة العامة ومن البواني
 الثمانية العرفية الخاصة وهي على العرفية الخاصة هي العرفية
 العامة مع قيد الاد وام بحسب لذات وهي على العرفية
 الخاصة ان كانت موجبة كقولنا اد انما كل كاتب يتحرك الاصلح
 مادام كاتب الاد انما فتكريها اي تركيب العرفية الخاصة من موجبة
 عرفية عامة وهي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم

في القضايا المشهورة كثيرة الاستعمال والقضايا المقيدة
 بالقيدين المذكورين ليست منها والاد وامر عند
 عمارية اي معبرة عن مطلقة عامة موافقة للاولى في
 الموضوع والمحول في الكرم مخالفة لها في الكيف والقضية المشروطة
 الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب مشترك
 الاصلح مادام كاتب الاد انما اي لا شئ من الكاتب يتحرك الاصلح
 بالاطلاق والعامة فتكريها اي لشرطية الخاصة من موجبة
 مشروطة عامة وهي الجزء الاول من القضية المركبة ومنسالية
 مطلقة عامة وهي مفهوم الاد وام بحسب النيات وان كانت في المشروطة
 الخاصة سالبة كقولنا بالضرورة لا شئ من الكاتب بل الاصلح مادام
 كاتب الاد انما اي كل كاتب ساكر الاصلح بالاطلاق والعامة منسالية
 اي فهو مركبة منسالية مشروطة عامة وهي الجزء الاول من القضية
 المركبة وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الاد وام بحسب النيات
 وهي مبينة للدائمتين واخص من المشروطة العامة ومن البواني
 الثمانية العرفية الخاصة وهي على العرفية الخاصة هي العرفية
 العامة مع قيد الاد وام بحسب لذات وهي على العرفية
 الخاصة ان كانت موجبة كقولنا اد انما كل كاتب يتحرك الاصلح
 مادام كاتب الاد انما فتكريها اي تركيب العرفية الخاصة من موجبة
 عرفية عامة وهي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم

كذلك في مسائل اخرى
 في القضايا المشهورة كثيرة الاستعمال والقضايا المقيدة
 بالقيدين المذكورين ليست منها والاد وامر عند
 عمارية اي معبرة عن مطلقة عامة موافقة للاولى في
 الموضوع والمحول في الكرم مخالفة لها في الكيف والقضية المشروطة
 الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب مشترك
 الاصلح مادام كاتب الاد انما اي لا شئ من الكاتب يتحرك الاصلح
 بالاطلاق والعامة فتكريها اي لشرطية الخاصة من موجبة
 مشروطة عامة وهي الجزء الاول من القضية المركبة ومنسالية
 مطلقة عامة وهي مفهوم الاد وام بحسب النيات وان كانت في المشروطة
 الخاصة سالبة كقولنا بالضرورة لا شئ من الكاتب بل الاصلح مادام
 كاتب الاد انما اي كل كاتب ساكر الاصلح بالاطلاق والعامة منسالية
 اي فهو مركبة منسالية مشروطة عامة وهي الجزء الاول من القضية
 المركبة وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الاد وام بحسب النيات
 وهي مبينة للدائمتين واخص من المشروطة العامة ومن البواني
 الثمانية العرفية الخاصة وهي على العرفية الخاصة هي العرفية
 العامة مع قيد الاد وام بحسب لذات وهي على العرفية
 الخاصة ان كانت موجبة كقولنا اد انما كل كاتب يتحرك الاصلح
 مادام كاتب الاد انما فتكريها اي تركيب العرفية الخاصة من موجبة
 عرفية عامة وهي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

اللادوام كقولنا لا شئ من الكاتب يتحرك إلا صابغاً بالاطلاق العام
 وإن كانت سالبة كقولنا لا شئ من الكاتب يساكر إلا صابغاً بالعام
 كقولنا دائماً فنزكليبها إلى العرفية الخاصة من سالبة عرفية
 عامة وهي الجزء الأول وهو جبة مطلقة عامة ومعنى هذا اللادوام
 كقولنا كل كاتب ساكر إلا صابغاً بالاطلاق العام ومثاله أي
 مثال العرفية الخاصة أي بما وسلباً قد مر في الشرطية الخاصة
 بعينية إلا أن الضرورة تبدل بقولنا دائماً وهي عموم الشرطية
 الخاصة لأن متى ثبت الضرورة بحسب الوصف لا دائماً ثابت
 الدوام بحسبه لا دائماً من غير عكس ومبانية للدائم غير ضرورة
 تقتضيها بالادوام المتناهي للدوام وأعم من وجه من الشرطية
 العامة لصديق الشرطية العامة بدون العرفية الخاصة
 فمادة الضرورة الذاتية كقولنا بالضرورة كل إنسان ناطق مادام
 إنساناً وصدق العرفية الخاصة بدون الشرطية العامة في
 مادة الدوام الصروف بحسب وصف صدقهما معاً في مادة الشرطية
 الخاصة كقولنا كل كاتب يتحرك إلا صابغاً بالضرورة مادام كاتباً دائماً
 وأخص من العرفية العامة لأن لمقيد أخص من المطلق وكذا من الباطني
 لكونها أعم من العرفية العامة الثالثة الوجوبية اللازمة
 وهي على الوجوبية اللازمة هي المطلقة العامة مع اللازمة
 بحسب الذات وإنما قيل للضرورة بحسب الذات وإن أمكن تقيد

من المطلق
التي تبين
قوله
سكناس
فقال
منه
شاه
الشيخ
كل
الذات
اللا
المقتضى
٥٨
الصرح
من مادة
سكناس
قوله
جبال
كجبال
فبقية
واما
الدوام
الذات
التي
الضرورية
الضرورية
الضرورية

فج

والكلية
الجامعية
القاهرة
١٩٢٣

والدوام لا يصح من الضرورة
 الفاعل اسم والاعلان
 لا انه ضرورة
 اللازم من الوجود
 الخامس
 شي في اللادوام
 قوله

الذاتية وبالعكس فمادة اللادوام بحسب الوصف اخر المطلقة
 العامة لان المقيد خص من المطلق ومن الممكنة العامة لانها اعم
 من المطلقة العامة الرابعة من كميات الوجبة اللادائمة وهي
 اى لوجدية اللادائمة هي المطلقة العامة مع زيادة قيد اللادوام
 بحسب لذات وهي الوجبة اللادائمة سواء كانت موجبة
 او سالبة فمطلقتين اى فتزكيبها مطلقتين عامتين احدهما
 موجبة والاخرى سالبة ومثالها ما في الوجبة اللاضهرية
 غير انك تبدل قولك لا بالضرر رثة بقولك لا اذا كوكلك كل انسا
 ضاحك بالفعل لا دائما ولا شئ من الانسا ن بضا حك بالفعل
 لا دائما وهي اخص من الوجبة اللاضهرية لا رصد والمطلقتين
 ليتلفرصد والمطلقة والممكنة من غير عكس اعم من الخاصيتين
 لا اللادوام مشترك ولا اطلاق الفعلى اعم من الضرر رثة والادوام
 الوصفية ومبانية للدائميتين وهو ظاهر واعلم من وجه
 من العامتين لصدق الجميع في مادة المشرطة الخاصة ولا فتراف
 فمادة اللادوام الثاني ومادة اللادوام الوصفى اخص من المطلقة
 والممكنة العامتين وهو ظاهر الخامسة الوقتية وهي الوقتية
 التي يحكي فيها بضرر رثة ثبوت المحول لموضوع او سلبه عند حق
 الموضوع في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقبلا بقيد
 اللادوام بحسب لذات وهي لى لوقتية ان كانت موجبة

فيكون الوجود
 اللادائمة
 خمس من
 الخاصيتين
 اى جمل
 خمس اى
 قوله
 الدوام الذي
 يصدق فيها
 الحاسن
 بدونها
 خمس
 قوله
 اللادوام الذي
 لا يصح
 فيها الوجود
 اللادائمة
 بدونها
 خمس
 قوله
 اخص من
 المطلقتين
 والممكنة
 الخاصتين
 لان الممكنة

الخاصة بهم
 المطلقتين
 اللادائمة
 اى جمل
 خمس اى
 قوله

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الشمس لا تشرق من جهة واحدة بل من جهتين متقابلتين في كل وقت واحد

كقولنا بالظهر وروية كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض ببنيه وبين
 الشمس لا دائما فمن موجبة اى فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة
 وهي الجزء الاول البسيطة الغير المعدودة في البساط وسالبة
 شائعة عامة وهي مفهوم اللادوام اعنى قولنا لا شئ من القصر
 منخسف باطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا بالظهر شئ لا شئ من القصر
 منخسف تحت التوزيع لا دائما فسالبة وقتية مطلقة وموجبة مطابقة
 عامة وهي مفهوم اللادوام وهي قولنا كل قمر منخسف باطلاق
 العام وهي خص من الوجوه ديتان لانه متى صدقت الضرورة بحسب
 الوقت المعين مع اللادوام بحسب الذات صدق الاطلاق مع
 اللادوام واللاضرورة من غير عكس مراتب صئين من وجه
 لصدق الجميع في سادته الضرورية الوصفية مع اللادوام الذاتي اذ كان
 الوصف ضروريا بالذات بحسب قوت ما كقولنا كل منخسف من ظلمة
 منخسف بعد قضاها بدون الوقتية اذ لم يكن الوصف ضروريا بالذات
 المودر في وقت ما كقولنا كل كاتب متحرك لا صاحب وبالعكس حيث
 لا يصدق الضرورية ولا الدوام بحسب الوصف كقولنا كل قمر منخسف
 وقت حيلولة الارض ببنيه وبين الشمس لا دائما اذ يمتنع ان يصدق
 ان يكون منخسفا في ذاته او بالضرورة او بحسبهم الى ان المتحركة انما
 انحصرت في الوصفية لاستتباع صدق المتحركة الخاصة بدونها
 لانها متى صدقت الضرورية بشرط الوصف او مادام الوصف لا دائما

وهو بان الشمس لا تشرق من جهة واحدة بل من جهتين متقابلتين في كل وقت واحد
 والوجه الثاني في بيان ان الشمس لا تشرق من جهة واحدة بل من جهتين متقابلتين في كل وقت واحد
 والوجه الثالث في بيان ان الشمس لا تشرق من جهة واحدة بل من جهتين متقابلتين في كل وقت واحد
 والوجه الرابع في بيان ان الشمس لا تشرق من جهة واحدة بل من جهتين متقابلتين في كل وقت واحد
 والوجه الخامس في بيان ان الشمس لا تشرق من جهة واحدة بل من جهتين متقابلتين في كل وقت واحد
 والوجه السادس في بيان ان الشمس لا تشرق من جهة واحدة بل من جهتين متقابلتين في كل وقت واحد
 والوجه السابع في بيان ان الشمس لا تشرق من جهة واحدة بل من جهتين متقابلتين في كل وقت واحد
 والوجه الثامن في بيان ان الشمس لا تشرق من جهة واحدة بل من جهتين متقابلتين في كل وقت واحد
 والوجه التاسع في بيان ان الشمس لا تشرق من جهة واحدة بل من جهتين متقابلتين في كل وقت واحد
 والوجه العاشر في بيان ان الشمس لا تشرق من جهة واحدة بل من جهتين متقابلتين في كل وقت واحد

ان يكون منخسفا في ذاته او بالضرورة او بحسبهم الى ان المتحركة انما انحصرت في الوصفية لاستتباع صدق المتحركة الخاصة بدونها لانها متى صدقت الضرورية بشرط الوصف او مادام الوصف لا دائما

بما لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...
فإنه لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...
فإنه لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...

العامة وإن كانت سالبة قولنا بالضرورة لا شيء من الإنسان بمقتضى
وقت ما لا داعي لمرسالية منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة
التي هي مفهوم اللادوام وهي قولنا كل إنسان متنفذ بالاطلاق
العامة وهي عمر من لوقنية حيث لو اعتبر فيها تعيين الوقت وهي
كالوقنية في النسبة إلى البواقي والسالبة المكنة الخاصة وهي التي
يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة أو الذاتية عن جانبي الوجوه
والعدم جميعاً أي ثبوت الحكم ولا ثبوت له وهي سواء كانت موجبة قولنا
بإمكاننا أن نحصل كل إنسان كاتب بمعنى ثبوت الكتابة للإنسان
سلب الكتابة عنه ليس بضروري وسالبة قولنا بإمكاننا أن نحصل
لا شيء من الإنسان كاتب فمن عكستين عامتين موجبة وسالبة
ولا فرق بين الموجبة والسالبة في المعنى لأن كليهما عبارة
عن سلب الضرورة عن الطرفين بل هو في اللفظ فقط لأن في
الموجبة الإيجاب صريح والسلب ضمني وفي السالبة بالعكس هي
أعم مطلقاً من سائر المركبات وأخص من الممكنة العامة وهو
ظاهر وأعم من زوجة من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة لصدق
المجموع في مادة الوجبة اللا ضرورية إن كانت ثبوت المحمول للموضوع
دائماً وصدق الممكنة الخاصة بدورها حيث لا يقع الممكنة بالفعل
وبالعكس في مادة الضرورة الذاتية ومباينة للضرورية وهو ظاهر
وأعماله المتغير في نسب القضاء يصدقها في نفسها لا يصدق

بما لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...
فإنه لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...
فإنه لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...

بما لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...
فإنه لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...
فإنه لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...

بما لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...
فإنه لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...
فإنه لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...

بما لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...
فإنه لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...
فإنه لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...

بما لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...
فإنه لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...
فإنه لا يتصور في ذاته بل في عين الناظر...

العدد الواحد لا يمكن ان يكون زوجا وفرا. كما لا يمكن ان يلتقي كونه
زوجا وفرا معا. واما ما اخذنا من ان الحكم فيها بالتنافي بين جزئيهما
في الصدق فقط اي من غير ان يتنافى في الكذب بل يمكن اجتماعهما في
الكذب كقولنا هذا شجر ما شجر او حجر فان الشجر والحجر لا يجتمعان فلا
يجهزان بآراء الشئ الواحد شجر او حجر معا. واما ما اخذنا من ان الحكم
فيها في التنافي بينهما اي بين جزئيهما في الكذب فقط اي
من غير ان يتنافى في الصدق فيجوز اجتماعهما في الوجوه كقولنا اما ان يكون
في البحر لا يعرف فان الكون في البحر وعدم الغرق قد يجتمعان
وجود الكون لا يستبعدان عدمه استحالته انتفاء الكون في البحر انتفاء
عدم الغرق وسالبة كل واحد من هذه القضايا اي المتصلة للزمية
والاتفاقية والمنفصلة الحقيقية وما اخذنا من ان الحكم في الخلوت ثبت
برفع ما حكم به في موجباتها فان السالبة للزمية ما حكم به برفع الزم
والاتفاقية ما حكم فيها برفع توافق الطرفين في الصدق وعلى هذا
ففسرنا اشارنا الى تقييد الشرطية الى المحقق والمهملة والمخصوصة بحسب
انقسام القضية المحكية اليها لا لا وضاع في شرطية كالافراد
ش محكية فقال علم ان كلية الشرطية اي كون الشرطية كلية ان يكون
الانضمام في المبراة للزمية او معاندا في المتصلة العنادية للمقدم
متفادين انما يستلزم ان لا نر ما على تقدير التنازع وكذا الحال في
قوله في تقييد الانضمام الى لا وضاع التي لا تما في متناهية المقدم

من غير ان يكون زوجا وفرا

العدد الواحد لا يمكن ان يكون زوجا وفرا

العدد الواحد لا يمكن ان يكون زوجا وفرا

اى يمكن حصول المقدم عليها سواء كانت محالة في نفسها كقولنا كلما
 كان الفرس انسانا كان حيوانا فاربعناه ان لزوم حيوانية الفرس ثابت
 لانسانية الفرس مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع انسانية الفرس
 مركونه ضاحكا او كاتبا او ناطقا الى غير ذلك وهي محالة في نفسها
 او لا كقولنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فمعناه ان لزوم حيوانية ^{زيد} انسانية
 ثابت مع كل وضع يمكن ان يجامع انسانية زيد مركونه قائما او قاعدا او
 كاتبا الى غير ذلك هي ممكنة في نفسها وجزئتها اى جزئية الشرطية اى كون
 الشرطية جزئية ان يكون التالي كذلك اى مثله ذلك لتالي ولازما او معاندا
 المقدمها على بعض هذه التقادير والاضاع التي لا ينافي في تحديد مية المقدم
 وخصوصيتها او خصوصية الشرطية ان يكون كذلك اى مثله ذلك لتالي لازما
 او معاندا على وضع معين اهمالهما باهمال الاوضاع والامثلة غير خافية
 فصور الموجبة الكلية في الشرطية المتصلة كلما وهما ومنى نحو كلما وهما
 ومتى كانت الشمس طالعة فالنهار موحى وصور الموجبة الكلية في الشرطية
 المنفصلة دائما نحو دائما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار
 موجودا وصور السالبة الكلية فيهما اى في المتصلة والمنفصلة ليس
 البتة نحو ليس البتة اذ كانت الشمس طالعة فالليل موحى وليس البتة
 اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موحى او سوتة الموجبة الجزئية
 فيهما اى في المتصلة والمنفصلة قلما يكون نحو قد يكون اذ كانت الشمس
 والالعة كالنهار موحى او قد يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون

في
 ٤٦

الليل موجي أو سور السالبة الجزئية فيهما أي في المتصلة والمتصلة
 قد لا يكون نحو قولنا قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة كالليل
 موجي أو قد لا يكون ما ان يكون الشمس طالعة وإما ان يكون النهار
 موجي أو بادخال حرف السلب على سور الإيجاب لكل كلي كلي
 وليس هما وليس متى في المتصلة وليس دائما في المتصلة وهما هما
 أي حال القضية الشرطية بلفظة لو أي بادخال لفظة لو وان
 وإذا في المتصلة وأما أو في المتصلة فإن قيل لفظة ههنا لا يصلح
 ان تكون سور الكلية المتصلة لأنها موضوعة لعموم الأفراد قلنا
 ان ههنا وان كانت بحسب اللغة موضوعة لعموم الأفراد لكنهم نقلوها
 إلى عمومها وضاع فجعلوها سور الكلية المتصلة ولما توقف بعض مباحين
 العكس على التناقض فقد منه فقال فصل في التناقض نحو وتر تعريف
 ماهية تناقض القضايا كانه المقصر بالنظر فقال وهو اختلاف قضيتين
 واحترابه عن اختلاف غير القضيتين كالمفردين كالمفرد والقضية وكلاهما
 ان يقال ان قوله قضيتين قوله بالإيجاب السلب تحقيق لمفهوم التناقض
 ولا فاحشية المذكورة بعدة يعني عنه لا اختلاف غير القضيتين
 ولا اختلاف بغير الإيجاب السلب لا يكون بهذه الاحتمية وقوله
 بحيث يقتضي يخرج الاختلاف الغير المقتضى وقوله لذاته يخرج
 الاختلاف المقتضى لان يكون احدهما صادقة والاخرى
 كاذبة لذاته بل بواسطة او بخصوص لمادة وما قيل انه حصل

١٠٠٠
 في قوله موجي أو سور السالبة الجزئية فيهما أي في المتصلة والمتصلة
 قد لا يكون نحو قولنا قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة كالليل
 موجي أو قد لا يكون ما ان يكون الشمس طالعة وإما ان يكون النهار
 موجي أو بادخال حرف السلب على سور الإيجاب لكل كلي كلي
 وليس هما وليس متى في المتصلة وليس دائما في المتصلة وهما هما
 أي حال القضية الشرطية بلفظة لو أي بادخال لفظة لو وان
 وإذا في المتصلة وأما أو في المتصلة فإن قيل لفظة ههنا لا يصلح
 ان تكون سور الكلية المتصلة لأنها موضوعة لعموم الأفراد قلنا
 ان ههنا وان كانت بحسب اللغة موضوعة لعموم الأفراد لكنهم نقلوها
 إلى عمومها وضاع فجعلوها سور الكلية المتصلة ولما توقف بعض مباحين
 العكس على التناقض فقد منه فقال فصل في التناقض نحو وتر تعريف
 ماهية تناقض القضايا كانه المقصر بالنظر فقال وهو اختلاف قضيتين
 واحترابه عن اختلاف غير القضيتين كالمفردين كالمفرد والقضية وكلاهما
 ان يقال ان قوله قضيتين قوله بالإيجاب السلب تحقيق لمفهوم التناقض
 ولا فاحشية المذكورة بعدة يعني عنه لا اختلاف غير القضيتين
 ولا اختلاف بغير الإيجاب السلب لا يكون بهذه الاحتمية وقوله
 بحيث يقتضي يخرج الاختلاف الغير المقتضى وقوله لذاته يخرج
 الاختلاف المقتضى لان يكون احدهما صادقة والاخرى
 كاذبة لذاته بل بواسطة او بخصوص لمادة وما قيل انه حصل

[illegible]

سنہ الذکر آقا فہیدہ لان احمد
 الطریقین فی حکمیت ذات الموضوع
 والثانی مضموم الجہول والابحار
 المتداولات للموضوع مضموم
 ولیس یجوز والقہد بالابحار مضموم
 الموضوع والجہول فغانا لاریت الذی
 مضموم والجہول فغانا لاریت الذی
 قاسم بوصف الموضوع مضموم
 حکم ما علیہ فی الاصل فمضموم
 مضموم الذی فی الاصل کان مضموم
 علیہ بین حیثانہ بوصف مضموم
 الموضوع فی الجہول مضموم
 موصوف بوصف الجہول مضموم
 موصوف بوصف الموضوع مضموم
 فی الاصل بوصف الموضوع مضموم
 موصوف بوصف الجہول مضموم

موصوفت پوھنچے
بہ فیصلہ حاصل ہو وصف ہو
تاریخ ۱۲۸۸ ہجری ۱۲۸۸ قمری ۱۲۸۸

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

اي لزومه على تقدير وجوبه ولا يشترط الصدق في الواقع اي
لو كان الاصل صادقا كان العكس ايضا صادقا فكل انسان مجرب فيه
بعض تجر انسان مع كذا بهما اذ ملزمة عكس القضية لا يقتضي حتمتها
المصدق الطرفين في الواقع وانما اعتبر بقاء الصدق لانه
يمنع صدق الملزوم مع كذب اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب بجواز
لزوم الصادق للكاذب كدقيقة اي الايجاب في السلب وان كان
الاصل موجبا كان العكس كذلك وانما سألنا ان كان ذلك لا العلم
لازم من لوازم الاصل لا يجري في تخلف بينهما بخلاف الموجب لسبب
فانه يجري في تخلف بينهما فظاهر التعريف لا يخلو عن اختلاف قلنا
المدفوع تامل فاما الكمية اي الكلية والجزئية فلا تبقى في الموجب
لانها اي الموجبات لا تنعكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع
وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام بل تنعكس جزئية وكون كل
ناطق انسان عكسا لقوله كل انسان ناطق مصنوع كقولنا كل انسان
حيوان فلا تنعكس كلية للكذب كل حيوان انسان بخلاف السوال لانها
اي السوال تنعكس كلية كلية كقولنا لا شئ من الانسان لا يجرب فانه
ينعكس كلية لانه يصدر لا شئ من المجرب انسان **فصل في**
عكس النقيض وجه التسمية عند المتقدمين ظاهر اما عند المتأخرين
فبالنظر الى الجزء الثاني عن الاصل وهو اي عكس النقيض عند المتقدمين
عبارة عن تبديل كل من طرف القضية بنقيض الآخر ارجل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

على السوال بيان انكسرت كلية كونه اشرف ١٢ جلال رحمة الله تعالى
على عباده

فان اجابنا كما لا يخفى على من استيعب
وجود المانع اعني اودت
الشرط والخاصة في باب
الاقتضاة فلهذا اودت
فيخرج الشبهة من باب
فقال ااجبال
وعلم قدره في باب
فان كلامه ما يقتضيه واحدا
آه باب الاقتضاة
جلال حميد

[illegible]

مستلزمية لقضية اخرى ومع هذا قياسا لا نسلم ان قولنا
فلان يطوف بالليل وحده يستلزم بقولنا فهو سارق بل مع قولنا كل
من يطوف بالليل فهو سارق ولا نسلم ايضا قولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موحى قضية واحدة مستلزمية لقضية اخرى لا بكلمة
كلما دالة على الاتصال والوضع فيكون بالحقيقة مركبة من قضيتين قوله
متى سلمت اشارة الى امر مقدر ما لا لقياسا لا يجب ان يكون مقبولا لصاحبه
في نفس الامر فليست لقياس الصادق المقدمات وغيرها وقوله لفرع عن
عن ذلك القول لمؤلف يخرج ما يستلزم قوله اخر بخصوص المادة كما في قولنا
لا شئ من الانسان يحيد كل حجر جاد فانه يلزم منه لا شئ من الانسان
جها ولكن بخصوص المادة لا في نفس القضايا وايضا يخرج الاستقراء الغير
النادر والقتيل فان مقدما قهما اذا سلمت لا يلزم عنهما نفي لكونهما
ظنيين يمكن تخلف مدلوليهما عنهما ولم تؤت في الضمير ليعود الى
القضايا لانه بذلك على الهيئة التالية خلافا لنتائج المطلب
لا يحصل من تلك القضايا الا مع الهيئة المخصوصة وقوله لذاته
احتراز عما يلزمه قولنا خبر بواسطة مقدمة اجنبية او بواسطة مقدمة
فوقية المذكورة وقوله قولنا خبرا لكل واحدة من المقدمتين
اشارة الى جوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين بالآثار ان يكون
كل قضيتين فرضنا قياسا وليس لقياسا في قولنا ان كان ج ح
لكن اب ج ح وليست ج ح بل لزومة لا ب في قولنا كل ج ح

[illegible][illegible][illegible]

بكل باب كل ج ب ليست ج ب بل هو موصوف
 بوصف خصوصية التاليف فلا يرد النقص مع ان الحق ان
 الاخير ليس بقاس لقائل ان يقول لم ادر من القضايا القضايا بالفعل
 اولاهم فان اريد الاول لزمن ان لا يكون مخي قولنا كل متغير حدوث
 قياسا وقد جعل على انه قياس محذوف الصغر وان اريد الثاني
 لزمن ان يكون القضية المركبة بالقياس الى العكس قياسا لانها وان كانت
 قضية واحدة بالفعل لانها احدث بالتركيب بحيث لا يطلق
 عليها بعد التركيب القضية لكنها قضايا بالقوة واعلم انه انما
 سمى القياس قياسا لانه جعل فيه النتيجة المحولة مساوية للمقدّمين
 في المحلوسية لما فرغ عن تعريف القياس شره في تعينه فقال وهو
 القياس على قسمين استثنائي لسمي استثنائيا لاشتماله على الاستثناء
 ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكور في اى من القياس بالفعل
 انما قيد بالفعل لان ذكر النتيجة في القياس لا يقتضي حاصل بالقوة
 ايضا لكونه مشتقلا على اجزاء النتيجة ومعنى كون النتيجة مذكورة بالفعل
 في القياس انها باجزائها المادية وهيئتها التاليفية مذكورة في
 القياس لان عرض عليها ما يخرجها عن كونها قضية وعما احتمال
 لازمها وهذا ينحل ما اوردوا من الاشتمال نيا في وجوب المغايرة والنتيجة
 لو كانت بعينها مذكورة في القياس لكان لعلم بالنتيجة مقدما
 على القياس لان نقيضها لو كان بعينه مذكورا في القياس لكان البتة

[illegible]

والجملہ
الحق تعالیٰ تبارک و تعالیٰ
باجد کریم کو کمال تعجب
میکردہ بالفعل ہے
میں کہ کمال تعجب
میں تعجب بالانوار
و جب متاثرہ تعجب
لکل سخن ثبات القیام
علاصحت فی کمال الوفاء
و در کمال ان الذی
فی القیاس بسبب
تغنیہ و التیجیہ
تغنیہ تعجب

في الاصغر والكبرى كقولنا كل ناطق انسان ولا شيء من شجر او نبات فهو
 الشكل الثاني وانما جعل ثانيا للموافقة لاول في الاصغر الذي هو اشرف
 المقصودين لا شقلا هو الاصغر اعني الموضوع الذي لا يحل ان يطلب المحمول
 وان كان المحمول وسطا موضوعا فيهما فنقولنا كل انسان ناطق وكل نبات
 ضاحك فهو الشكل الثالث انما جعل ثالثا للموافقة لاول في الكبرى
 لائق هي اصل لقوانين وذهب الافاضل الى ان في جعل موضوع للطلق
 الذي هو الاصغر الاصغر الذي تشتمل على الاصغر اشرف جعل المحمول الذي هو الاكبر
 والاكبر على لائق هو تشتمل على الاكبر اخص بعبارة لا يخفى والظاهر ان وجه البعد
 عند الاكبر لا كان قلة افراد اينبغي ان يكون له خصوص كذا ما هو مشتمل
 عليه الاكبر لما كان اكثر افراد اينبغي ان يكون له اشرف وكذا ما هو مشتمل عليه
 لهذا صرحوا بان كل اشرف من اشرف اقوال الاكبر ان كان اكثر افراد الكثرة
 ليس مطلوب له انه بل هو انما يطلب لاجل موضوع وهو ان كان قلة افراد الكثرة
 ليس مطلوب لاجل المحمول بل لذاته فيكون جعل الاكبر وما يشتمل عليه اخص
 ظاهرا وجعل الاصغر ما يشتمل عليه شرط قرب بهذا الاعتبار اذ لا يخفى
 على من لا ادنى لب من القليل المقصود لذاته اشرف من الكثير الخير المقصود
 لذاته المطلوب جعل ذلك القليل قربة عن شرط اناج الاشكال بحسب الكيفية
 والكيفية فقال اما الشكل لاول فشرطا ونتاجا بحسب الكيفية ليجاز
 الصغر والا لتثبت اندراج الاصغر تحت الاوسط فلم يتجدد حكم الاكبر اليه
 كقولنا لا شيء من الاشياء يفرق كل فرس صهيان بحسب كلياته الكبرى

في الاصغر والكبرى كقولنا كل ناطق انسان ولا شيء من شجر او نبات فهو
 الشكل الثاني وانما جعل ثانيا للموافقة لاول في الاصغر الذي هو اشرف
 المقصودين لا شقلا هو الاصغر اعني الموضوع الذي لا يحل ان يطلب المحمول
 وان كان المحمول وسطا موضوعا فيهما فنقولنا كل انسان ناطق وكل نبات

انما جعل ثانيا للموافقة لاول في الاصغر الذي هو اشرف المقصودين لا شقلا هو الاصغر اعني الموضوع الذي لا يحل ان يطلب المحمول وان كان المحمول وسطا موضوعا فيهما فنقولنا كل انسان ناطق وكل نبات ضاحك فهو الشكل الثالث انما جعل ثالثا للموافقة لاول في الكبرى لائق هي اصل لقوانين وذهب الافاضل الى ان في جعل موضوع للطلق الذي هو الاصغر الاصغر الذي تشتمل على الاصغر اشرف جعل المحمول الذي هو الاكبر والاكبر على لائق هو تشتمل على الاكبر اخص بعبارة لا يخفى والظاهر ان وجه البعد عند الاكبر لا كان قلة افراد اينبغي ان يكون له خصوص كذا ما هو مشتمل عليه الاكبر لما كان اكثر افراد اينبغي ان يكون له اشرف وكذا ما هو مشتمل عليه لهذا صرحوا بان كل اشرف من اشرف اقوال الاكبر ان كان اكثر افراد الكثرة ليس مطلوب له انه بل هو انما يطلب لاجل موضوع وهو ان كان قلة افراد الكثرة ليس مطلوب لاجل المحمول بل لذاته فيكون جعل الاكبر وما يشتمل عليه اخص ظاهرا وجعل الاصغر ما يشتمل عليه شرط قرب بهذا الاعتبار اذ لا يخفى على من لا ادنى لب من القليل المقصود لذاته اشرف من الكثير الخير المقصود لذاته المطلوب جعل ذلك القليل قربة عن شرط اناج الاشكال بحسب الكيفية والكيفية فقال اما الشكل لاول فشرطا ونتاجا بحسب الكيفية ليجاز الصغر والا لتثبت اندراج الاصغر تحت الاوسط فلم يتجدد حكم الاكبر اليه كقولنا لا شيء من الاشياء يفرق كل فرس صهيان بحسب كلياته الكبرى

انما جعل ثانيا للموافقة لاول في الاصغر الذي هو اشرف المقصودين لا شقلا هو الاصغر اعني الموضوع الذي لا يحل ان يطلب المحمول وان كان المحمول وسطا موضوعا فيهما فنقولنا كل انسان ناطق وكل نبات ضاحك فهو الشكل الثالث انما جعل ثالثا للموافقة لاول في الكبرى لائق هي اصل لقوانين وذهب الافاضل الى ان في جعل موضوع للطلق الذي هو الاصغر الاصغر الذي تشتمل على الاصغر اشرف جعل المحمول الذي هو الاكبر والاكبر على لائق هو تشتمل على الاكبر اخص بعبارة لا يخفى والظاهر ان وجه البعد عند الاكبر لا كان قلة افراد اينبغي ان يكون له خصوص كذا ما هو مشتمل عليه الاكبر لما كان اكثر افراد اينبغي ان يكون له اشرف وكذا ما هو مشتمل عليه لهذا صرحوا بان كل اشرف من اشرف اقوال الاكبر ان كان اكثر افراد الكثرة ليس مطلوب له انه بل هو انما يطلب لاجل موضوع وهو ان كان قلة افراد الكثرة ليس مطلوب لاجل المحمول بل لذاته فيكون جعل الاكبر وما يشتمل عليه اخص ظاهرا وجعل الاصغر ما يشتمل عليه شرط قرب بهذا الاعتبار اذ لا يخفى على من لا ادنى لب من القليل المقصود لذاته اشرف من الكثير الخير المقصود لذاته المطلوب جعل ذلك القليل قربة عن شرط اناج الاشكال بحسب الكيفية والكيفية فقال اما الشكل لاول فشرطا ونتاجا بحسب الكيفية ليجاز الصغر والا لتثبت اندراج الاصغر تحت الاوسط فلم يتجدد حكم الاكبر اليه كقولنا لا شيء من الاشياء يفرق كل فرس صهيان بحسب كلياته الكبرى

هذا هو المقصود من الكلام في بيان ان كل واحد من هذه الصفات لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو فرع عن وجود الكائنات التي هي في ذاتها قائمة بنفسها

اذ كانت جزئية احتمال كون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير
 البعض المحكوم به على الاخر فلا يحصل الانتاج كقولنا كل انسان حيوان
 وبعض الحيوان فرس ما الشكل لثاني فشرطه او شرط انتاجه ان
 احدهما الكيفية وهو اختلاف مقدمته في الكيفية او الاحجاب
 والسلب ان يكون احدهما موجبة والاخر سالبة وثانيهما الكمية وهو
 كلية الاكبر او اقلها في الاكبر في السلب كانت الكلية كمية بل لا اختلاف
 الموجب للضم واما الشكل لثالث فشرطه موجبية الصغرى كوز الصغرى
 موجبة ولا يحصل الاختلاف الموجب للضم هذا بحسب الكيفية واما بحسب
 الكمية فشرط انتاجه كلية احد ومقدمته حصول الاختلاف على
 تقدير جزئيهما واما الشكل لرابع فغير محتاج اليه لعدم وقوعه في
 الاستحالة لانه خير من الانتاج فلم يتعرض لشرط انتاجه وفي تعليل
 عدم وقوعه في الاستحالة يكون غير موجود لا يخفى الصواب ان يعلل بكونه بعيدا
 عن الطبع جدا ثم شرع في لواحق القياس فقال **فصل في الاستقراء وهو عيان**
تصغير امور جزئية ليحكم بكمالاتها على ما يشتمل تلك الجزئيات هو الاستقراء
 على نوعين تام والاستبدال جميع الجزئيات ويحكم على الكل كما يقال كل جسم
 اما حيوان ونبات وجماد الى اخره وكل واحد منهما متخير ينتج اكل جسم متخير
 وهو يفيد اليقين هو قليل الاستحالة واما قول الاستبدال بالجزئيات
 ويحكم على الكل كقولنا كل حيوان يترك فله الاسفل عند الصغر (ان لا تنافي
 والبهات كذلك هو يفيد اليقين احتمال ان لا يكون الكل بهذه الصفة

هذا هو المقصود من الكلام في بيان ان كل واحد من هذه الصفات لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو فرع عن وجود الكائنات التي هي في ذاتها قائمة بنفسها
 الانتاج لذات القياس كما ان
 يتغير في ذاته فلو اختلفت
 علم ان كل واحد من هذه الصفات لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو فرع عن وجود الكائنات التي هي في ذاتها قائمة بنفسها
 ان مقتضى الذات لا يتغير في ذاته فلو اختلفت
 هذا هو المقصود من الكلام في بيان ان كل واحد من هذه الصفات لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو فرع عن وجود الكائنات التي هي في ذاتها قائمة بنفسها
 الاختلاف كقولنا كل حيوان او
 ليس وطل ذلك في الاستقراء وهو عيان
 يخلق فالصدق في الاستقراء هو عيان
 في الثاني السلب كقولنا لا شيء من الاشياء
 مائة الاكبر كقولنا لا شيء من الاشياء
 صواب بل وجماد الى اخره وكل واحد منهما متخير ينتج اكل جسم متخير
 صواب بل وجماد الى اخره وكل واحد منهما متخير ينتج اكل جسم متخير
 صواب بل وجماد الى اخره وكل واحد منهما متخير ينتج اكل جسم متخير

هذا هو المقصود من الكلام في بيان ان كل واحد من هذه الصفات لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو فرع عن وجود الكائنات التي هي في ذاتها قائمة بنفسها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا
هدايتنا ربنا ربنا
الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا
هدايتنا ربنا ربنا

لجواز مجزئ آخر يكون حكمه مخالف لما اشتق كالتمسك فانه قيل لا يخرج
فلكلا اسفل عند المصنف **فصل في التمثيل** هو تشبيه مجزئ بمجزئ في معنى
مستتر بينهما سيثبت في المشبه الحكم الثابت المشبه به الحل بدل الى المعنى
هو المعنى بقوله وهو الاستبدال بمجزئ على جزئ اخر لشاركتها في كل من
في الحكم وتسمى التمثيل في عرف الفقهاء قياسا لما فيه من ضم جزئيين وانما
به والصورة التي هي محل لافاقا صلا والصوت التي هي اخلا في فرع والمعنى
المشترك بينهما علة جاكفنا العالوميات فيكون حادثا كالبيت **فصل في**
البرهان وهو قياس مركب من مقدمات يقينية لا نتائج يقينية وهو
البرهان مالى وهو الذى يكون المحل لاوسط فيه علة النسبة اعلة
نسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن وانما سمي لميل فادته اللمية اي
العلية كقولنا هذا متضمن لاخلط وكل متضمن لاخلط محمول فكل محمول
فالحد لاوسط وهو متضمن لاخلط علة نسبة المحمل الى هذا في الذهن
والخارج اوانى وانما سمي انما لا فادته لانية اعلى لثبوت في العقل و
هو الذى يكون المحل لاوسط فيه علة النسبة في الذهن فقط وفي الخارج
محلول اما كقولنا هذا محمول وكل محمول متضمن لاخلط فكل متضمن
لاخلط فالحمى محلول في الخارج وفي الذهن علة لان تصور المعال
علة الضوء العلة في الذهن وليكن هذا اخر الكلام في شرح هذا الرسالة
والحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله واصحابه اجمعين ط

في بيان
الاصول والبيان
بعضها لبعض
كما يقال في الحديث
لا بد من علة
اما الوجود او العينية
والاول ليس ببيان
والثاني انما هو
تحت الحاشية
السنة والبيان
والفهم والبيان
عبد الله المداود
الطليبي المتفوق
على شيخه الميرزا
المنظور الى
ميرزا الميرزا
فواز قدس سره
على يد هذا
من اول الكتاب
المنشور في
الطبعة الثانية
بمطبعة المطبع
في طهران
التي كانت
الطبعة الاولى
في سنة 1310
هـ

الاول في بيان
الاصول والبيان
بعضها لبعض
كما يقال في الحديث
لا بد من علة
اما الوجود او العينية
والاول ليس ببيان
والثاني انما هو
تحت الحاشية
السنة والبيان
والفهم والبيان
عبد الله المداود
الطليبي المتفوق
على شيخه الميرزا
المنظور الى
ميرزا الميرزا
فواز قدس سره
على يد هذا
من اول الكتاب
المنشور في
الطبعة الثانية
بمطبعة المطبع
في طهران
التي كانت
الطبعة الاولى
في سنة 1310
هـ

جدول اشکال انسانی

<p>شرط نتیجه دادن آن ایجاب صغری و کلیت کبری است و از نتیجه مختلف برآید و اختلاف موجب عدم است</p>	<p>منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه</p>	<p>اشکال الاول</p>
<p>مع شرط هر یک بطریق تفصیل در شرط هر دو تعداد ضرورت بیشتر بطریق واللح و لانا مریسته قدرت احمد صاحب نورا اثر مقدمه بنده</p>	<p>منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه</p>	<p>اشکال الثانی</p>
<p>منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه</p>	<p>منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه</p>	<p>اشکال الثالث</p>
<p>منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه</p>	<p>منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه منش موری کلیه کبریه سالیکه</p>	<p>اشکال الرابع</p>

شرط انتاج اشکال مختلف هر دو
مقدمه در ایجاب و سلب
و کلیت کبریه

شرط انتاج آن کلیه بودن یکی
از دو مقدمه و موجب بودن
صغری

شرط انتاج یکی از دو مقدمه یا یکی
از دو مقدمه در ایجاب و سلب یکی
از دو مقدمه یا یکی از دو مقدمه و کلیت صغری

حمایه و یگانگی از منطق فصاحت و بزرگی این شرف نبشیده و در بیان خاتم الرسل صلی الله علیه و آله و سلم
 خلافتی به استیلا و گریه و تشییع سائر معارف و مقولات و جوهر شناسان اولیاء و اجناسی و خدایات
 عرضیات که فیضان تدقیقات تحقیقات شان شکوکه جنات کلی و جزئی را بفصل منیر باطل
 و برهان الٰهی و ربّی مرفّح ساخته لبیان شکل بدیهه الانتاج متوارمی پوشیده مباد و که تا علم نیزان
 یعنی علم منطق که فریبست از نفع علم حکمت از علوم شریف فنون لطیف تحصیلش بسیارست
 اودان است از خطایای فکری نوامد و عوائد پیش از بی شائبه تکلف از بدیهه نظری لایزال هر
 فرد بشر خراولت همارست همچو علم شریف لطیف از ضروریات توان فهمید و علیه درین عرض است
 شرحی نا و العوان یعنی بدیع المیزان مع منہیات که شرح سالک نیزان منطق نا و العود است
 اگر چه پیش از او دیگران هم هست لیکن شافعی شرحی در درسی علمی نامدا و استدلال نگردیده و مقبول
 انام و مرغوب خاص عام است تصنیف فاضل محقق خیر متق عالم طبعی مولی عبد الله بن
 سلوی الهدا و عثمانی ظلمتینی محرم است که صنف ملام غرائب سرار و بدایع نکات
 تحقیقات که بصیرت قاری بل بینش تواند بود درین شرح غریب جمع نمود و مرتبه لطائف علم افزود
 و باین شرح نظریه قائده طلبا جدول اشکال ربو نیز فوائد جلیله شلا فرق و در بیان فتود و طوکر
 و فرق و در بیان جز جزئی و غیره چند اصناف ازین سبیل که تفرد با یکدیگر همی اوند برای فائده
 لاحق گردیده که از دیدنش مایه اندوزی علم نمیزیشود و بطلبه فائده کلی بدست می آید هر چند
 شرح مذکور در مطبع علوی نیز مطبوع شده حالانکه بیات بر حواشی بصورت تمام حسب استدا
 طالبین مقام کانپور در مطبع فیض مرتب بنای فتنی نو لکستو صاحب هم اقبال و خدایان و انوار
 بحسن اتمام منصرم با کمال لاله شمشیر و پال در ماه جولای ۱۳۰۵ هجری قمری بیرون
 آراسته گردیده است از برای زینت و قیاس تنها است همین که قبول دل هر ابل هنر فرماید و بینه و کرم

